Alive PDF Merger: Order full version from www.alivemedia.net to remove this watermark!

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاستعمار الفرنسي وسياسة تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين 1830-1962م (التفرقة العرقية أنموذجًا).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

-حنـــان مهـــدي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
عبد الله مقلاتي	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
خير الدين شترة	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا و مقررا**
ابو بكر الصديق حميدي	**أستاذ محاضر-أ-**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 1436هـ/ 1437هـ - الموافق لـ 2015م/2016م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الاستعمار الفرنسي وسياسة تفكيك البنية الاجتماعية للجزائريين 1830-1962م (التفرقة العرقية أنموذجًا).

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

-حنـــان مهـــدي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
عبد الله مقلاتي	**أستاذ التعليم العالي**	**رئيسا**
خير الدين شترة	**أستاذ التعليم العالي**	**مشرفا و مقررا**
ابو بكر الصديق حميدي	**أستاذ محاضر-أ-**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 1436هـ/ 1437هـ - الموافق لـ 2015م/2016م

كلمة شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم والمعرفة، ويسر لي أداء هذا العمل المتواضع ونسأله النجاح المتواصل لنا ولجميع من اتخذ من العلم سلاحا .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل المتواضع حاصة الأستاذ المشرف خير الدين شترة الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة إنجاز هذا العمل .

و إلى كل أساتذتي و من ساعدني قبل و خلال انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين وكل أفراد العائلة وجميع الأصدقاء و الزملاء.

الرموز والمختصرات

- مج: مجلد

–دن: دون دار نشر

–دت: دون تاريخ

–ع: عدد

–ج: جزء

–تر: ترجمة

–تق: تقديم

–ط: طبعة

–ص: صفحة

–p صفحة:

مقدمة

1. الإطار العام للموضوع:

عملت فرنسا جاهدةً منذ عام 1830م تاريخ احتلالها للقطر الجزائري على ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة عسكريًا" ومدنيًا، وحضارياً"، مستخدمة القوة لفرض هيمنتها على البلاد وقمع كل حركات المقاومة مقترفة في ذلك عمليات تقتيل بشعة وهدم ممنهج لأسس الأمة الجزائرية وقواعدها وانتهاك صارخ للحرمات والأعراض والأعراف الدولية والإنسانية..، حيث عملت على دمج الجزائر بفرنسا واعتبرتها جزءا" لا يتجزأ من الممتلكات الفرنسية أرضًا" وشعبًا"، فوضعت نظام سياسي وإداري قصد إحكام السيطرة على الأرض الجزائرية وإخضاع شعبها من خلال منح المستوطنين مناصب حساسة في تسيير شؤونها، حيث قسمتها إلى ثلاث مقاطعات أو عمالات وهي: الجزائر ووهران وقسنطينة لتسهيل التحكم فيها، بعدها انتقلت إلى عمليات السلب والنهب للأراضي بعدما أدركت أن نجاح عملية الاستيطان تتوقف على قدرة السلطات الاستعمارية على توفير الأراضي اللازمة للمستوطنين، فعملت على اغتصاب الأراضي الخصبة ونزعها بالقوة من أصحابها ومنحها للمعمرين بحجة أن الأراضي الجزائرية قبل الاحتلال كانت شاغرة، لا مالك لها. وبالتالي أصدرت قوانين تعسفية عملت بها على تفكيك الأرض الجماعية وتحويلها إلى أملاك فردية وبالتالي حدث خلل في ترابط المجتمع الجزائري، كما عملت على استعباد الإنسان وتسخيره في شتى الميادين؛ بل تعدى ذلك إلى تشويه التاريخ الجزائري وإفراغه من محتواه بهدف التمكن من فصل المجتمع الجزائري عن قاعدته المتينة التي يرتكز عليها، والمتمثلة في ثوابت الثقافة الوطنية والدينية التي تعرضت إلى أبشع وأخطر الأساليب كهدم المؤسسات الثقافية والدينية ومحاولة القضاء على اللغة العربية والدين الإسلامي، وكان ذلك عن طريق خلق نعرات ونزاعات داخل المجتمع خاصة بين العرب والبربر في منطقة القبائل التي كان لها الخصوصية لتنظيمها الاجتماعي التي اتسمت به، وكان ذلك بتوسيع عمليات التبشير والتنصير، كل هذا أدى إلى ردود فعل شعبية ووطنية كانت قوية على الاحتلال الفرنسي قادها رجال زوايا وأئمة، ورجال عظماء قادوا الثورات الشعبية، إضافة إلى ظهور عدة وجوه سياسية وإصلاحية مدافعة عن هذا الوطن الأم، ومن هنا تبرز أهمية موضوع البحث في أنه:

- يُصوّر لنا الأوضاع المزرية التي عاشها الشعب الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي.
- ويعطي أهمية تاريخية ومعرفية لفترة حاسمة في تاريخ الجزائر، حيث لا يمكننا فهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدتها الجزائر خلال الحقبة

الاستعمارية، إذا لم نستوعب ونقف عند الملابسات والظروف التي تمت فيها تلك التحولات التسلطية التي فرضت على الشعب الجزائري.

2. دوافع اختيار الموضوع:

ومن بين الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع نذكر:

- الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الموضوع، ذلك أنه يمس حياة الشعب الجزائري من جميع مجالاته.
- الرغبة الشخصية في إثراء البحث العلمي والتاريخي لواقع أبناء الجزائر مع ذكر الأعمال البطولية والمقاومات التي خاضها المجتمع الجزائري للمشاركة في انتزاع الاستقلال
- الكشف عن المعاناة التي عاشها الجزائري تحت وطأة المحتل الفرنسي في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والدينية.

3. إشكالية الموضوع:

يقوم موضوعنا على إشكالية رئيسية مجملها السؤال الآتي: ما هي المتغيرات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي طرأت على المجتمع الجزائري وأدت إلى فقدانه فاعليته واستقلاليته؟

وتندرج تحتها الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي مظاهر وأشكال الاحتلال والتوسع الفرنسي التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية في توغلها واحتلالها للجزائر؟
- ما هي أهم المشاريع الاستيطانية التي قامت بها السلطات الفرنسية من أجل السيطرة التامة على الجزائر؟
- كيف كانت نتائج السياسة الاستعمارية في الجزائر على الشعب الجزائري؟ وما هي ردود الأفعال الشعبية والوطنية الجزائرية تجاهها؟

4. المناهج العلمية المتبعة:

وقد اعتمدنا على عدة مناهج في بحثنا هذا، ذلك أن طبيعة الموضوع تتطلب ذلك: فقد اتبعت في بحثي هذا على منهجين مدمجين بأدواتهما هما المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، حيث اعتمدنا عليها في سرد مختلف الأحداث التاريخية ووصفها وتصنيفها حسب تسلسلها الزمني في أغلب الأوقات إذ لابد من الكشف عن مجريات الأحداث التي وقعت بالجزائر خلال هذه الفترة، إلى جانب ذلك اعتمدنا على المنهج التحليلي لأنه أكثر من ضرورة في تحليل الأحداث، ودراسة مختلف الوقائع والأحداث ومناقشتها وربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات وأحكام عامة.

5. خطة الموضوع:

وللإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا خطة منهجية حاولنا فيها دراسة جميع الاتجاهات الخاصة بالموضوع حيث قسمنا بحثنا هذا إلى فصلين كل فصل يحتوي على عناصر ومطالب فرعية، حيث عنون الفصل الأول بـ: قراءة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830م-1962م) والذي تناولنا فيه مظاهر التسلط الاستعماري في شتى المجالات سياسيا، اقتصادياً، إداريًا، اجتماعياً وثقافياً، إضافة إلى الهيمنة العسكرية وأثرها على المجتمع الجزائري، وأهم ردود الأفعال الوطنية والشعبية تجاه الصدمة الاستعمارية،

أما في الفصل الثاني وعنوانه: التفرقة العرقية سياسةٌ لتفكيك البنية الاجتماعية للأمة الجزائرية(الماهية والأدوات) ، حيث تطرقنا فيه إلى مفهوم الأمة الجزائرية، وأهم مقوماتها وأصلها وتطورها، إضافة إلى دوافع وغايات الاستعمار من تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر وما ترتب عنها من آثار على الشعب الجزائري، وكيف كانت ردود الأفعال على هذه السياسة، في حين خصصنا المبحث الثالث للبحث في ماهية وأصول التفرقة العرقية وغايات الاستعمار الفرنسي من تبنيها وأهم أساليبه وأدواته في تنفيذ هذه الخطة، كذلك تطرقنا إلى الآثار المترتبة عن هذه السياسة وأهم المواقف المختلفة تجاهها، وأنهينا بحثنا هذا بخاتمة هي حصيلة لأهم النتائج المتوصل إليها.

6. المصادر والمراجع المعتمدة:

وللإلمام بجوانب البحث اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع المختلفة اختلفت أهميتها حسب صلتها بالموضوع والأفكار التي تطرحها وأهمها ما يلي: كتاب (الحركة الاستقلالية

في الجزائر بين الحربين(1919م-1939م) ويبين في دراسته السياسة الاستعمارية في الجزائر ودور الحركة الوطنية الجزائرية لمؤلفه محمد قنانش، ومن المراجع العربية والمعربة التي ترجمت من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية نجد كتاب (الجزائر الأمة والمجتمع) لمؤلفه مصطفى الأشرف حيث ناقش هذا الكتاب وضعية الشعب الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي إلى الاستقلال، كما رجعنا كثيراً إلى كتاب (سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1954م) لصاحبه يحي بوعزيز، والذي شرح فيه الأوضاع العامة للشعب الجزائري اجتماعيا" وسياسيا"، إضافة إلى كتب الدكتور أبو القاسم سعد الله خاصة (الحركة الوطنية الجزائرية) في الجزء الثاني، وأعمال الأستاذ عدة بن داهة في كتابه (الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م) في جزأين) والذي تناول فيه أساليب الاحتلال في الاستيلاء على أراضي الجزائريين، كذلك كتاب خديجة بقطاش تحت عنوان (الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر)(1830م-1871م) فهي تعتبر أولى الدراسات التاريخية التي تناولت موضوع التبشير في الجزائر.

7. صعوبات الموضوع:

وكأي بحث علمي سواءً كان عاماً أو تاريخياً خاصاً واجهتنا عدة صعوبات في إعداد هذه المذكرة وأهمها:

- كثافة المادة العلمية في هذا الموضوع وصعوبة الاطلاع عليها كلها مما اضطرنا إلى انتقاء ما هو ملبي للمذكرة.
- قِصر المدة الزمنية المتاحة لإعداد المذكرة، لأن البحث العلمي يتطلب وقتًا كافياً بهدف الإحاطة الشاملة بالمادة الخبرية، كما أن الوقت الكافي يسمح بنضوج الفكرة العلمية مما يسمح بقراءة صحيحة لإشكالية الموضوع ولا سيما في مجال الدراسات التاريخية. وحسبنا أن لا تكون هذه الصعوبات قد قلَّلت من القيمة العلمية للمذكرة.

الفصل الأول

قراءة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1962م)

- واقع السياسة الاجتماعية والثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر
- مظاهر التسلط السياسي والإداري والاقتصادي للكولونيالية في الجزائر
- الهيمنة العسكرية الاستعمارية وأثرها على الدولة والمجتمع في الجزائر
- ردود الفعل الوطنية والشعبية اتجاه الصدمة الاستعمارية

1. واقع السياسة الاجتماعية والثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر:

- **تمهيد:**

بذلت فرنسا كل ما بوسعها لمحو شخصية المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته عن طريق محاولات تصفية اللغة العربية والدين الإسلامي بمؤسساته وعقيدته وشريعته وأخلاقه وثقافته، وحرمان الشعب من مصادر رزقه إلى جانب الجد في نشر الثقافة الفرنسية والديانة المسيحية وتمكين العنصر الدخيل من مُقدرات البلاد، وقد اشتدت تلك الهمجية في عهد الجمهورية الثالثة[1] التي تمادت في أنشطتها التخريبية ضد المجتمع الجزائري[2].

ومنذ سنة 1830م أبطلت الحكومة الاستعمارية كافة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي كانت قائمة في الجزائر وفرضت سياسة الجهل المطبق ومحاربة اللغة العربية التي اعتبرتها لغة أجنبية؛ بل ذهبت لأكثر من ذلك إذ حرمت تعليم القرآن الكريم في الكتاتيب إلاّ إذا عُلمت معه الفرنسية، وعملت على تعميم الأمية بين طبقات الشعب الجزائري[3]، وضرب الشريعة كإطار مرجعي وتدمير المسلمين تشريعيا وقانونيا وإداريا وقضائيا[4]... حتى لا تقوم له قائمة أو يشعر بشخصيته ووجوده[5].

وللتأثير على المجتمع الجزائري اتبعت السلطات الفرنسية عدة أساليب منها: استعمال القيادات الجزائرية في مهمة نقل المآثر والعادات الحضارية المختلفة وخاصة الفاسدة منها من فرنسا إلى الجزائر، وانطلاقا من الزيارات التي كانت تنظمها لهم الإدارة الاستعمارية، حيث كانت ترسل الكثير من الوفود لزيارة فرنسا وعندما تعود تحدث الأهالي عن مشاهداتها في فرنسا، حتى يتم التأثير عليهم وتسهل قيادتهم وأول حاكم فرنسي اتبع هذا الأسلوب هو الجنرال **كلوزيل**[6] منذ 1830م ثم قلده من جاء بعده ومن السياسات التي اتبعتها على هذا النهج هو إرسال أطفال صغار إلى فرنسا قصد التعلم بها ، فلقد طلب **كلوزيل** من بعض أعيان الأهالي ضرورة جمع حوالي 50 طفلا من أبناء الأعيان

---

[1]- الجمهورية الثالثة: أعلنت في 4 سبتمبر 1870م عقب هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في عهد نابليون الثالث، واستمرت إلى أكتوبر 1945م تاريخ إعلان الجمهورية الرابعة وإعداد دستور جديد،الموقع:www.ta3lime.com على الساعة 18:30 في 2016/03/26.

[2]- لونيسي (رابح) وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010م، ص100.

[3]- أحمد (رمزي): الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، ب.ن، ب.ت، ص140.

[4]- أحمد (عيساوي): جهود الشيخ العربي التبسي، ج1، مؤسسة البلاغ، الجزائر، 2013م، ص46.

[5]- أحمد (رمزي): مرجع سابق، ص140.

[6]- سمي بالحاكم العام للعلاقات الفرنسية في شمال إفريقيا، وصل الى الجزائر في 10 اوت1835م بعد ان كان قد قام بزيارتها عام 1830م بحيث كانت له أعمال إداريةجعلته الجنرال المفضل لدى المستوطنين، أنظر: : arsén berteuil lalgerie francaise(histoire-mœurs-coutoumes-industrie-agriculture),tomesecond,dentu,libraire-éditeur, paris,1856,p1.

لإرسالهم إلى فرنسا للتعليم وكل من يرفض الاستجابة يعد خارجا عن طاعة الفرنسيين لذا يجب أن يخرج من الجزائر[1].

وسنتناول في هذا الفصل مجمل هذه الوقائع الاجتماعية والثقافية التي مارسها الاستعمار الفرنسي أثناء هيمنته على الجزائر خلال الفترة التي خصصناها لهذا العمل البحثي.

أ- السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر:

قام الاحتلال الفرنسي بتفكيك الهياكل الاجتماعية، وحطم كيانها واستطاعت النزعة الاستيطانية في الجزائر أن تحدث انقساما ما بين المجتمع البدوي والمجتمع الذي يعيش في المدن، لأن المجتمع غير مستقر في المدن وأن الأهالي بالأرياف خاض معهم عدة ثورات، ولهذا فإن المحتل يعتبر سكان المدن أصدقاء له يجب حمايتهم بحيث كانت الإدارة الاستعمارية تهدف إلى تخفيض عدد الأهالي أو المجتمع الجزائري لأن ارتفاع أعداد الجزائريين يشكل خطر على وجودها كما أنها تسعى إلى دمج الجزائر بفرنسا وقلة عدد الأهالي يكون لصالح أهدافها[2]، فأخرجوا الجزائريين من ديارهم بحد السلاح ولم يدفع لهم أي تعويض، فجردوا من كل ممتلكاتهم[3].

ونتيجة لهذه السياسة أصبح الجزائري غريبا عن وطنه ومجتمعه فحوصر في الأحياء الشعبية الضيقة وحرم من الاختلاط والاحتكاك بالمستوطنين ووصف أحد الجزائريين تلك الظاهرة العنصرية التي سنها الإستدمار بقوله: "وقلما كان الجزائري أثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حدا معينا وكانت إدارة البريد هي الحد بين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية[4]".

كما قام الإستدمار بضرب تقاليد نظام العروشية المتميز بالوحدة والتضامن القبلي بواسطة تراب العرش الجماعي الذي كان يشكل أحد عوامل الوحدة القبلية، وبالتالي فقد ألغى وسيلة الوحدة القبلية وذلك بإلغائهم ملكية وأصالة أرض العرش وإباحة تجزئتها بالبيع والرهن والمصادرة لصالح المعمرين والدولة مما يزيد في استذلال وإهانة الشعب الجزائري[5]، فتحول معظم السكان إلى مزارعين في مزارع المعمرين وعمالا في خدمة الرأسمالية الفرنسية والأوروبية إذ كتب أحد الإداريين الفرنسيين

---

[1]- يحيى (بوعزيز): كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص218.

[2]- أبو القاسم (سعد الله): الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص-ص(80-81).

[3]- حمدان (خوجة): المرآة، تحقيق العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص198.

[4]- أحمد (مريوش): الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص113.

[5]- أحمد (عيساوي): مرجع سابق، ص46.

"لقد حطمنا بعض القبائل القوية التي كانت لها مكانة في البلاد عن طريق القوات العسكرية وبعض الأهالي صودرت أملاكهم كما عملنا على تكسير شوكة بعض العائلات ذات السمعة والشهرة[1]".

إن سياسة القهر الاجتماعي التي تعرضت لها أهالي العاصمة زادت من سوء أوضاعهم الاجتماعية فانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام، وتفشي الآفات الاجتماعية وغلاء المعيشة وزيادة المجاعة حتى وصف أحد الجزائريين هذه الظاهرة بقوله: "ونبهني ما رأيت بعين رأسي هذه الأعوام من زيادة في ارتفاع الأسعار وغلاء الأقوات حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك، كما رأيت صبيانا ذكورا وإناثا لا يتجاوزون أربعا أو خمسا من أعمارهم يتزاحمون على سلل وصناديق الزبل وسقط المتاع يلتقطون من تلك الصناديق نفضات الموائد للإقتيات...[2]"، والفقر المدقع الذي كان يعيش فيه الشعب الجزائري والتخلف الذي كان غارقا فيه راجع إلى السياسة الإستدمارية الفرنسية التي كانت تقوم على النهب والسلب لكل خيرات البلاد وأملاك أهلها ومنحها للمعمرين لتدعيم سياسة الاستيطان بالجزائر وهذا كله في إطار تجويع وتجهيل الشعب حتى يضعف وتسهل السيطرة عليه[3]، وإفنائه بالقمع والإرهاب والتقتيل وانتشار الأمراض والمجاعات، فبعد مجاعة 1868م أصبح عدد الجزائريين حوالي مليونين فقط بعد أن كان ثلاثة ملايين قبلها[4].

ويذكر الأب برزي الذي كان قسيسا على مدينة الشيلي بمتيجة: "إن الجياع كانوا يقدمون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهوكي القوى عراة وقد غابت عنهم الصورة البشرية إذ أصبحوا هياكل عظمية فامتلأت الشوارع بالمتسولين وتضاعفت الاعتداءات من أجل الحصول على القوت وهذا ما دعى المعمرين إلى حراسة ضياعهم مستعملين بنادقهم في ذلك بدعوة أنهم كانوا مهددين"، وقد تأثر الفلاحون بشكل مباشر نتيجة استيلاء السلطات الفرنسية على أراضيهم وتوزيعها على المعمرين وذلك لحجج واهية أمام الأوضاع المزرية مما اضطر العديد منهم إلى بيع خيولهم بأبخس الأثمان وحلي نسائهم للحصول على الحبوب والبذور بعد أن استهلكوا كل مخزون مطامرهم واستنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية[5]، وقد اضطر البعض إلى العمل عند المعمرين في مزارعهم، فقد استغل هؤلاء حالة

---

[1]- فرحات (عباس): حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار) تر: أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002م، ص130.

[2]- أحمد (مريوش): مرجع سابق، ص114.

[3]- خيثر (عزيز): قضايا في الحركة الوطنية من خلال نشرية القضايا الإسلامية سنوات (1954م-1955م-1956م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010، ص24.

[4]- أحمد (عيساوي): مرجع سابق، ص46.

[5]- خديجة (بقطاش): الحركة التبشيرية في الجزائر (1830م-1871م)، منشورات دحلب، 2007م، ص106.

البؤس الشديد التي كان يعيشها الجزائريون، فقد كان هؤلاء يعملون من الساعة الرابعة صباحا إلى السابعة أو الثامنة مساءا مقابل مبلغ حقير[1].

ويضيف الأب برزي قائلا: أنه لا يصعب علينا التعرف على العدد الحقيقي للضحايا وهو يقدره حوالي 250 ألف ضحية بالنسبة للمجاعة التي ضربت الجزائر من 1867م-1869م وتذكر جريدة المرشد الجزائري بأن العدد بلغ 128812 ضحية في الأشهر الأربعة الأولى من عام 1868م، وهذا ما أدى بالجزائريين في بعض الأحيان إلى أكل بعض جذور الحشائش وأوراق الشجر وحتى الكلاب ووصل بهم الأمر من كثرة المعاناة والجوع إلى الاعتداء على المستوطنين ليسجنوا لعلهم يجدون لقمة العيش خلف قضبان الحديد[2].

كما قامت فرنسا بتشجيع ظاهرة الزنا والدعارة التي فتحت الأبواب لها بعد أن وظف الإستدمار المرأة لتحطيم مقومات الأمة الجزائرية المسلمة، وقد ترتب عن هذه الظاهرة نتائج سلبية على الشاب الجزائري، ولم تكتف الإدارة الإستدمارية بفتح بيوت الدعارة للعاهرات وسط الأحياء الشعبية فقط بل فتحت لهن الأبواب بجوار المساجد وداست على حرمات المسلمين ومقدساتهم حيث يصور لنا أحد رجال الإصلاح –الشيخ الطيب العقبي- الحالة التي أصبح عليها الشارع الجزائري في منتصف العشرينات قائلاً[3]:

حينما تلتفت تجد قمرًا يز هو شمسًا بديعة الإشراق
وجميلاً تلا جميلاً ومعشو قا غدا في جماعة العشاق
هكذا هي الجزائر فانظر فاتنات وفاتن في الزقاق

ولهذا أصبح الفرد معزولا في مواجهة الإجراءات الفرنسية الجائرة[4]، وبالتالي نجد أن من أهم الأسباب التي دفعت بالجزائري إلى هجرة وطنه هي الاضطهاد الشخصي والفقر والاعتداء على الدين والحرمات وعدم تعويض الأملاك المصادرة والتجهيل...[5].

---

[1]- سعد الله: مرجع سابق، ص92.

[2]- خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص107.

[3]- أحمد (مريوش): مرجع سابق، ص-ص(114-115).

[4]- ناصر الدين (سعيدوني): ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر،2009م، ص29.

[5]- أبو القاسم (سعد الله): الحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1900م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص375.

كما قامت السلطات الاستعمارية باحتكار جميع مناصب الشغل وعزل الشعب الجزائري عنها وبالتالي أصبح يتميز بالكسل وتعاطيهم الخمور، وأكلهم الربا وتحاسدهم، وانغماسهم في البدع وكلها علامات البطالة[1].

ب- السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر:

شرعت الإدارة الاستعمارية منذ الأيام الأولى لانتصابها على أرض الجزائر في تحطيم وتدمير البناء العقدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الإسلامي واللغة العربية والسعي من وراء ذلك إلى خلق فئات اجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها للقيام بأدوار ومهام معبئة داخل هذا المجتمع، وإن أول الأمور التي وجهت إليها الضربات، المساجد بتحويلها إلى كنائس وثكنات وحرف كثير منها فمثلا قامت سنة1830م بغلق 13 مسجدًا كبيرًا و108 مسجدًا صغيرًا و32 جامعاً و12 زاوية[2]، ويؤكد الرحالة الألماني **فاغنر**[3]: بأن الحكومة الفرنسية قد هدمت الكثير من المساجد إما لتوسيع الشوارع أو لإقامة بنايات جديدة في محلها، وأضاف..."ولقي المسجد الذي كان قديما يحتل مكان السوق الآن نفس المصير، نقلت أعمدته المرمرية إلى أماكن أخرى وقد كان هذا المسجد أفخم جامع بالجزائر[4] فمن 176 مسجد بمدينة الجزائر عام 1830م لم يبقى منها سوى 5 عام 1899م بسبب ما تعرضت له من هدم أو تحويلها لأنشطة أخرى وما يقال عن المساجد ينطبق على المدارس وزوايا العلم التي اعتبرها الساسة الفرنسيون وجه من وجوه المقاومة ينبغي مصادرتها راح ضحيتها 399 زاوية علم والأمثلة كثيرة عن هذه المؤسسات[5].

كما استولت على الأوقاف الإسلامية باعتبارها الراعي والممون الرئيسي للنشاطات الدينية والتعليمية وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول: بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية عدة

---

[1]- أبو القاسم (سعد الله): تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص118.

[2]- الغالي (غربي): العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007م، ص-ص(214-215).

[3]- عالم طبيعي ورحالة ألماني زار الجزائر سنة 1835م، وعاد إليها سنة 1836م، إنظم إلى اللجنة العلمية التي رافقت الحملة على قسنطينة، له كتاب بعنوان " رحلات في ولاية الجزائر" أنظر: أبو العيد (دودو): الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830م-1855م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص17.

[4]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص35.

[5]- ناصر الدين (سعيدوني): الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص-ص(21-22).

قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا لتصفية أملاك الأحباس من مساجد ومساكن ومعاهد وبساتين ومطاحن وفنادق وأراضي شاسعة في مختلف مناطق الجزائر، وإدخالها في نطاق التعامل التجاري كي يسهل للأوربيين امتلاكها[1]، ولإعطاء صيغة قانونية لعملية مصادرة الأوقاف أصدرت الإدارة الاستعمارية جملة من القوانين في فترة وجيزة تبيح التصرف في هذه الأملاك، منها قرار 8 سبتمبر 1830م الذي سمح بالاستيلاء على بعض الأوقاف وفي 7 ديسمبر 1830م مرسوم مكمل للقرار الأول ويقضي بوضع الأوقاف تحت مراقبة المصالح العقارية التابعة للدومين إلى أن صدرت أمرية 1 أكتوبر 1844م التي أخضعت الأوقاف للقوانين المسيرة للعقار الفرنسي مما سهل للمعمرين واليهود الفرصة لنهب هذه الأملاك الموقوفة لاسيما بعد صدور قرار 30 أكتوبر 1858م[2].

وأخيرا جاء قانون 1873م صودرت بموجبه نهائيا كل أملاك الأوقاف، وبهذا أصبحت أملاك الأوقاف الإسلامية تخدم العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال منذ الوهلة الأولى ولتسهيل هذه العملية قامت فرنسا بمحاربة مقومات الشخصية الجزائرية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية وتشويه تاريخها في الإدارات والمحاكم والمعاهد التعليمية، حيث قامت بتأسيس المدارس المسيحية عام 1878 يديرها مسيحيون وفتحت أبوابها أمام المسلمين خاصة في بلاد القبائل وذلك قصد تمسيح هذه القبائل فيصبحون موالين لفرنسا بدافع العاطفة الدينية[3] .

فقد أوضح **الكاردينال لافيجري**[4] خطة فرنسا بقوله: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهد للدولة المسيحية، تضاء أرجائها بنور مدينة منبعها الإنجيل[5]"، وقد حملت فرنسا مشروعًا تنصيريًا كبير وكانت البداية الحقيقية لهذا الأخير سنة 1838م أين تم إنشاء أول أسقفية كاثوليكية في الجزائر وعين لأول مرة الأسقف **أدولف ديبيش** بهذه المهمة بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 1838م الذي يشكل رسميا انطلاق المشروع الصليبي في الجزائر[6]، وعند وصول **لافيجري** للجزائر عام 1866م عمل على إنجاح مشروعه التنصيري بتأسيس عدة جمعيات ومدارس ومعاهد من أجل تنصير الشعب

---

[1]- عمورة (عمار): موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص124.

[2]- حمدان (خوجة): مصدر سابق، ص181.

[3]- عمورة (عمار): مرجع سابق، ص-ص(124-125).

[4]- يعتبر الكاردينال لافيجري أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي أثرت بعمق على فلسفة التبشير وطبقت بتفكيره وسلوكه وجرأته في شتى الميادين، وهو يمثل خلال سنوات (1868م-1892م) قمة التبشير في الجزائر وإفريقيا، أنظر: خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص111.

[5]- بسام (العسلي): عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة التحريرية، دار الرائد، دار النفائس، الجزائر، بيروت، 2010م، ص18.

[6]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص35.

الجزائري، وقامت فرنسا بسياسة منظمة للقضاء على قوميتنا بمحاربتها للغة العربية، لغة ثقافتنا وعوائدنا وتاريخنا ودِيننا فالمدارس التي كانت تعلم هذه اللغة وضعت تحت إجراءات شديدة، وحتى الكتاتيب التي يحفظ فيها القرآن للناشئة لم تنج من تلك الإجراءات[1]، بالإضافة إلى سياسة التجهيل التي كانت شعار الاستعمار لأن الشعب إذا تعلم تفطن لمخاطر الوضع الاستعماري وبالتالي سيقاومه، لذلك لجأت فرنسا إلى فرض حصار على التعليم ماعدا الذين يتعلمون في منازلهم، ولكن بعد ان استتب بها الأمر وجهلوا الأمة بدأوا يفتحون المدارس وذلك من باب ذر الرماد في العيون[2] وتتمكن من إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية والقضاء على تراثها العربي الإسلامي[3]، وعلى هذا الأساس أهمل الفرنسيون اللغة العربية وبدأوا بإزالتها من المدارس الابتدائية والثانوية[4].

وفي عام 1850م قامت الإدارة بأول محاولة جادة في ميدان التعليم عندما قررت فتح ست مدارس ابتدائية أطلق عليها اسم المدارس العربية الفرنسية أثناء زيارة الإمبراطور **نابليون الثالث**[5] للجزائر سنة 1865م وبدافع منه زيادة عدد هذه المدارس ليرتفع إلى 19 مدرسة، كما تم فتح معهدين ثانويين في مدينتي الجزائر سنة 1857م وقسنطينة سنة 1867م إلى جانب إنشاء ثلاث مدارس إسلامية ، في عام 1850م لتخريج أعوان القضاء الإسلامي[6]، حيث طبق التشريع المدرسي الفرنسي الجديد في الجزائر عام 1883م[7]، لكن التعليم كان ولا يزال فرنسيا بحتا والمقصود منها تقريب الجزائريين من فرنسا بواسطة تعليمهم لغة الدولة المحتلة وآدابها وعلومها، حتى يسهل إدماجهم، لذلك كانت اللغة العربية ولا تزال محتجزة في كل المدارس الابتدائية الفرنسية، وأما في المدارس الثانوية والعليا فهي اختيارية بكلفة أجنبية[8].

---

[1]- خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص130.

[2]- أحمد توفيق (المدني): هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص140.

[3]- عمورة (عمور): مرجع سابق، ص126.

[4]- سعد الله: الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص62.

[5]- **تشارلز لويس نابليون بونابرت** 20 أفريل (1808م-1873م)، كان رئيساً لفرنسا للفترة ما بين (1848م-1852م) ثم إمبراطوراً لفرنسا تحت إسم نابليون الثالث في الفترة (1852م-1870م) كتب انقراض الفقر عام 1844م أدى اليمين للجمهورية الفرنسية في شهر ديسمبر 1851م، WWW.marefa.org على الساعة 03: 18 في 2016/03/26.

[6]- جمال (قنان): أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص65.

[7]- يحيى (بوعزيز): سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.ت، ص43.

[8]- أحمد توفيق (المدني): مصدر سابق، ص141.

وفي نفس السياق وجهت ضربات قاسية للمثقفين الجزائريين فقتل من قتل ونفي من نفي وزج في السجون بمن شاء وظل يطارد ويضطهد كل من بقي طليقا قصد منعه من القيام بواجبه نحو المجتمع[1]، كما أن الجزائريين قد فقدوا تدريجيا الاتصال بماضيهم نتيجة لفقدان الكتب والمدارس بلغتهم أما الفلاحون فقد تركوا للخرافات والجهل وقد كانت اللغة أكثر النظم الوطنية الجزائرية معاناة[2].

صارت الإحصائيات تشير قبل اندلاع ثورة نوفمبر إلى أن حوالي 19% فقط من الجزائريين متعلمون يدخل في هذه النسبة المئوية من يحسن القراءة والكتابة سواء بالعربية أو الفرنسية[3]، وبعد الثمانينات بدأت الإدارة الاستعمارية في تشجيع التعليم بالفرنسية لتخلق جيلا جديدا ليدافع عن الثقافة الفرنسية، وفتحت باب التجنيد، كما شجعت علماء دينيين يدعون للإصلاح الديني ويندون بالطرقية على غرار الحركة الإصلاحية في المشرق[4].

فقانون 24 ديسمبر 1904م يكبلها ويجعلها تحت رحمة رئيس المديرية وعندما تبين لفرنسا عجزها عن قتل اللغة العربية بإصدار القوانين الاستثنائية الجائرة وبمطاردة معلميها، وغلق مدارسها، ومصادرة صحافتها أصدرت قانون 8 مارس 1938م الذي به اعتبرت اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية غير مبالية بشيء ولا حتى بالمواثيق الدولية التي توجب المحافظة على لغة البلاد وعلى عوائدها وأخلاقها ومقوماتها[5].

أما المحاكم الوطنية والقضاء الإسلامي فقد بترتهما منذ الاحتلال، فانتزعت منهما سائر الجنح والمخالفات والجزاءات والجنايات والأحكام المالية والمدنية ولم يبق للقضاء الإسلامي إلا مسائل الحالة الشخصية من نكاح وطلاق وميراث على أن هذه الناحية أيضا أمست بفعل إصدار القوانين والقرارات واللوائح الإدارية أمرا وهميا، ذلك بأن القضاء الإسلامي بات حتى في هذا القدر الضئيل خاضعا للقضاء المدني الفرنسي. وأن قرار 10 أفريل 1834م الذي يخول استئناف الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمون إلى محاكم المصالح المدنية الفرنسية وكل أعضائها فرنسيون مسيحيون أو يهود، وهذا القرار لا يزال العمل جاريا به حتى يومنا هذا[6]، ولقد نجحت في ذلك إلى أقصى الحدود حتى أن الجزائر التي كانت قبل الاحتلال توفر لكافة أبناءها الشروط اللازمة للحصول على نصيبهم

---

[1]- العربي (الزبيري): تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص20.

[2]- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص60.

[3]- العربي (الزبيري): مرجع سابق، ص21.

[4]- محمد (قنانش): الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919م-1939م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص22.

[5]- محمد الأمين (بلغيث): الشاذلي المكي، ط1، دار كتاب الغد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص67.

[6]- المرجع نفسه، ص69.

في العلم والمعرفة، وقد أصبح شعبها أميا بنسبة حوالي 80% سنة اندلاع الثورة وهكذا بقدر ما كانت الجالية الأوروبية تستفيد من بناء المدارس ونشر المعرفة، كان الجزائريون يعانون سياسة التجهيل التي نجح الاستعمار نجاحا باهرا في تطبيقها على سائر الفئات الاجتماعية[1].

2- مظاهر التسلط السياسي والإداري والاقتصادي للإستعمار الفرنسي في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال موجة من القوانين فرض تنفيذها وتطبيقها أصدرها قادة الحملة العسكرية على التوالي، حيث بلغ مجموع هذه القوانين في العشرين سنة الأولى من الاحتلال أكثر من تسعة آلاف قرار في شتى المجالات[2].

لذا سنتناول في هذا المبحث مجمل هذه القوانين والمراسيم التي أصدرها الاستعمار الفرنسي للهيمنة على الشعب الجزائري في الجانب السياسي والإداري والاقتصادي.

أ- مظاهر التسلط السياسي والإداري:

كانت الجزائر منذ حملة الاحتلال عام 1830م مسرحا لعدد من الأنظمة السياسية والإدارية المختلفة فبعد الاحتلال مباشرة وجدت السلطات الفرنسية نفسها أمام شعب كثير العدد تجهل لغته وعاداته وتقاليده وطبيعة بلاده الجغرافية، فحاول ضباط جيشها أن يستميلوا إليهم بعض الشخصيات التي تفاوضوا معها وأغروها بمناصب: الآغوات، الخلفاء والقواد[3]. كما عمدت الإدارة الفرنسية إلى استخدام كل الأساليب والوسائل للوصول إلى أهدافها[4]. ولتجسيد تلك السياسة قامت بإصدار جملة من من القوانين والإجراءات الممهدة لمشروعها الاستيطاني الذي يسمح لها بابتلاع الجزائر[5]، ففي 22 جويلية 1834م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا يعتبر بلادنا "ممتلكات فرنسية" في إفريقيا الشمالية لها وضع مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب تنقسم إلى ثلاث ولايات يديرها حاكم عسكري، ثم تلاه قرار 1 سبتمبر 1834م الذي جعل أقاليم المدن الساحلية الرئيسية حيث يستقر المستوطنون مناطق مدنية، وأحدث بها ثلاث بلديات هي: الجزائر، وهران، عنابة، واعتبر الجهات المتبقية مناطق عسكرية[6].

---

[1]- العربي (الزبيري): مرجع سابق، ص21.

[2]- زبير (سيف الإسلام): سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988م، ص9.

[3]- يحيى (بوعزيز): كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص162.

[4]- أبو القاسم (سعد الله): أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص89.

[5]- عمار (بوحوش): التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص198.

[6]- رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص77.

وأكد الجنرال **بيجو**: "بأنه يجب على الأهالي الجزائريين أن يقبلوا قوانيننا، وهناك ألف دليل ودليل على أنهم لا يقبلونها إلا بالقوة، وهذه القوة تظل عاجزة إذا لم تؤثر على الأشخاص والمصالح، وإذا تمادينا في مراعاة الشعور الإنساني ربما تظل الحرب قائمة في إفريقيا إلى الأبد وبهذه الحالة لا نستطيع إدراك هدفها الوطني[1]".

وفي 1 نوفمبر 1844م صدر قرار إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيون، ويساعدهم زعماء الأهالي والمترجمون الذين يحسنون العربية[2]، ووضعت بها مهام: تنظيم شرطة الأهالي واستخلاص الضرائب والغرامات منهم بمساعدة الآغوات والقواد والرؤساء الجزائريين ثم تسلم إلى رؤساء الأهالي ويقدموها إلى أماكن جمعها ويأخذون عنها وصولات، وعلى هذا الأساس اعتبر الفرنسيون نظام المكاتب العربية ورؤساء الأهالي شيئا مهما لهم، يؤدي خدمة جليلة ومفيدة، وقد توسعت سلطات هذه المكاتب وقوى نفوذها حتى أصبح ديوان رئيس المكتب العربي السياسي هو المركز الحقيقي لحكومة المستعمرة وصارت هي المصنع الذي ينتج الإعلانات والأحاديث التي تضعها السلطة في أفواه الحكام والموظفين العاملين، وأدت بهذا الشكل خدمة كبيرة لصالح السيطرة الفرنسية[3].

أما التقسيم فقد وضعت أسسه سنة 1845م حيث قسمت الأرض إلى مناطق الشمال التي يحكمها الفرنسيون المدنيون، وبلاد الجنوب التي يحكمها العسكريون الفرنسيون[4]. حيث جاء الأمر الصادر في 15 أفريل 1845م نص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث أنواع من الأقاليم:

1- الأقاليم المدنية Teritoires Civils: هي الأقاليم التي كان بها عدد كاف من الأوربيين لتنظيم الخدمات العامة لفائدتهم، ويطبق فيها القانون العام، وقد قسمت إلى دوائر وبلديات.

2- الأقاليم المختلطة Teritoires Mixtes: هي التي كان بها عدد أقل من الأوروبيين، لا يسمح بتنظيم كامل للخدمات العامة، وقد طبق فيها الحكم العسكري، وكلما زاد فيها عدد هؤلاء الدخلاء كانت تتحول إلى مناطق مدنية.

3- الأقاليم العربية: هي التي يكاد ينعدم فيها الوجود الأوروبي، وقد خضعت بدورها للحكم العسكري وكان بإمكان بعضها التحول إلى أقاليم مختلطة كلما استقر بها عدد من الأوروبيين[5].

---

[1]- يحيى (بوعزيز): موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص382.

[2]- حسين (بوزاهر): العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830م-1962م)، تر: بوحيلة (عبد المجيد)، دار هومة، الجزائر، 2011م، ص41.

[3]- يحيى (بوعزيز): كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص163.

[4]- توفيق (المدني): مصدر سابق، ص97.

[5]- رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص-ص(77-78).

وقد عُدّل هذا النظام عام 1848م حيث نص مرسوما 9 و16 ديسمبر 1848م على إلغاء الأقاليم المختلطة والعربية واستبدالهما بالمناطق العسكرية[1]، ثم صدور القرار المشيخي في 14 جويلية 1865م الذي فتح المجال للمسلمين الجزائريين في حق الحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجنس مع التخلي عن أحوالهم الشخصية، ومنح أيضا حق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب المقيمين بالجزائر منذ ثلاث سنوات شريطة أن لا تتجاوز أعمارهم 21 سنة وكان ذلك مع بداية الإمبراطورية الثانية بزعامة "**نابليون الثالث** " (1852م-1870م)[2].

وفي عهد الجمهورية الثالثة (1870م-1930م) صدرت عدة قوانين ومراسيم أهمها[3]:

- مرسوم 8 أكتوبر 1870م القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان للسلطة المدنية أي لسلطة المستوطنين.

- مرسوم 10 نوفمبر 1870م الذي وضع المناطق العسكرية تحت سلطة ولاة العاصمة ووهران وقسنطينة.

- مرسوم 24 ديسمبر 1870م الذي نص على ضم أراضي القبائل الجزائرية المجاورة لمناطق الاستيطان إلى المناطق المدنية.

وفي 24 أكتوبر 1870م صدر قانون **كريميو Cremieux**[4] الذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية[5]، وميزهم عن المسلمين من جميع النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية[6]، وتعززت القوانين الاستثنائية بقانون الأهالي Code de Lindegent الذي كان في 28 جوان 1881م حيث من خلاله أعطيت للسلطات الإستدمارية صلاحيات استثنائية، مما كرس المزيد من الهيمنة على الجزائريين[7].

---

[1]- المرجع نفسه، ص78.

[2]- بن داهة (عدة): الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م)، ج1، 2008م، ص357.

[3]- رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص83.

[4]- **إسحاق كريميو** (1796م-1880م) هو وزير العدل الفرنسي 1870م من أصل يهودي، أشتغل عام 1817م بالحامات بين عامي (1842م-1846م) أنتخب نائباً في البرلمان الفرنسي حيث كان من القادة واشترك في ثورة 1848م، أنتخب عام 1871م نائباً ممثلاً للجزائر ثم انتخب عام 1875م عضواً لمجلس الشيوخ مدى الحياة توفي عام 1886م، الموقع: WWW.ta3lime.com على الساعة 30: 18 في 2016/03/26.

[5]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص144.

[6]- رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص83.

[7]- محفوظ (قداش): جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م-1954م)، تر: محمد (المعراجي)، منشورات ANEP، الجزائر، 2010م، ص233.

وفي عام 1889م أنشئ المجلس المالي وأصبح الحاكم العام هو الذي يتخذ القرار النهائي لتنفيذ مقترحات المجلس مما زاد من قوة المعمرين في التحكم في مصير الشعب الجزائري والهيمنة على الميزانية التي تعد الركن الرئيسي في تسيير نظام الدولة[1]، وغيرها من المراسيم، ومن هنا نستخلص أن الجزائريين ليست لهم أية حرية شخصية أو جماعية منذ الاحتلال عام 1830م إلى سنة اندلاع الثورة عام 1954م، فقد انتزعت منهم السلطات الاستعمارية حرياتهم العامة والخاصة، وأخضعتهم للقوانين الجائرة والظالمة الاستثنائية[2].

ب- مظاهر التسلط الاقتصادي للإستعمار الفرنسي في الجزائر:

لقد كان لعملية الاحتلال الشاقة هدف كبير هو امتلاك الأراضي والثروات الطبيعية للبلاد[3]، فلما دخل الاحتلال الفرنسي الجزائر وحتى يتمكن من السيطرة عليها بإحكام انتهج سياسة البقاء للأقوى والمنتصر[4] في ميدان الاستيطان التي كانت تقوم على تمسكها بالقانون العثماني لأن الأرض في البلاد الإسلامية ملك للدولة أي اتبع أسلوب تقني (وضع قانون خاص) لاحتواء الأرض وجعلها للمدنيين الفرنسيين في الجزائر[5]، فبمقتضى قانون 1 نوفمبر 1844م وقانون 1846م[6] اغتصبت فرنسا من أيدي الجزائريين أجود الأراضي الزراعية الساحلية، وقد قدر ما اغتصبت في مقاطعة الجزائر وحدها ما يزيد عن ثمانية وسبعين ألف هكتار[7]، فيقول أحد الفرنسيين "لما رأت الإدارة أن الولاة كانوا بعد كل ثورة يضبطون جانبا من أراضي القبائل رأت أنه يمكن اغتنام أحسن الأراضي وتسليمها للمستعمرين "الكولون" ودحر القبائل إلى الصحراء، وكلما كان العنصر الأوروبي في الجزائر ينمو، كانت القبائل تخرج بالقوة من أراضي آبائها وأجدادها وتدحر إلى الصحراء"[8]، ثم صدور مرسوم مرسوم 31 أكتوبر 1845م الذي أباح مصادرة أملاك الجزائريين العقارية الذين يقومون بنشاط عدائي ضد فرنسا أو ضد القبائل التي كانت تحت السلطة الفرنسية وهذا المرسوم تشمل إجراءاته أراضي القبائل وأراضي الأفراد بحيث كان يهدف إلى:

---

[1]- فرحات (عباس): مصدر سابق، ص95.

[2]- يحيى (بوعزيز): موضوعات وقضايا، مرجع سابق، ص383.

[3]- مصطفى (الأشرف): الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي (بن عيسى)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص80.

[4]- أحمد (عيساوي): مرجع سابق، ص28.

[5]- رحيم (محياوي): دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م، ص12.

[6]- بن داهة (عدة): مرجع سابق، ص316.

[7]- محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص71.

[8]- أحمد (عيساوي): مرجع سابق، ص28.

1- قمع انتفاضات الجزائريين ضد التواجد الفرنسي الاستعماري.

2- الحصول على الأرض وبالخصوص على أراضي العرش التي كانت تشكل عائقاً أمام التوسع الاستيطاني[1].

أما قانون 1851م فقد خول للدولة الفرنسية أن تبسط يدها على مليونين من الهكتارات بالإضافة إلى جميع الغابات في الجزائر، وقانون 22 أفريل 1863م جرد الجزائريين بما قدر بمليون وثلاثة آلاف هكتار، واستمرت حمى الاغتصاب وإجبار الجزائريين على الانسحاب من الأراضي الزراعية الجيدة إلى الصحاري والجبال[2].

وبواسطة قانون 26 جويلية 1873م المشهور باسم قانون فارني واضع مشروعه وهو الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية إستطاع المعمرون الدخول إلى أراضي العرش[3].

إلى جانب سلب الأراضي الخصبة من أيدي الجزائريين كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الميدان الزراعي وبالتحديد المزروعات التجارية وما يعرف باسم المزروعات الصناعية التي لم تكن متطورة في الجزائر مثل التبغ والقطن لأنها تحقق لها أرباحا طائلة، كما أولت السلطات الفرنسية عناية خاصة بتربية الخيول والمواشي وهذا بهدف تكوين ثروة حيوانية ضخمة تزود منها فرنسا بما تحتاجه من أصواف ولحوم وتزويد جيوشها بالخيول باعتبارها عنصرا أساسيا في جيوش القرن "19م[4]".

كما كانت التجارة عبارة عن معول هدام مخرب، يحطم كل يوم شيئا من بقايا الكيان الجزائري، ويحكم على الأمة الجزائرية كل يوم حكما جديدا بالإفلاس، ذلك أن فرنسا تحتكر التجارة الجزائرية[5]، ففي سنة 1847م أصدرت قرار ينص على إلغاء الأسواق وإحداث أسواق جديدة، كما قامت السلطات بغلق أبواب الأسواق التي كانت تتعامل معها الجزائر في العهد العثماني خاصة تونس والمغرب الأقصى وكذلك إفريقيا جنوب الصحراء، وحصرت التعامل التجاري الخارجي بالأسواق الفرنسية فقط، مما جعل التجارة الخارجية ضعيفة جدا، وتم فتح الأبواب لتصدير السلع الجزائرية إلى الخارج واستقبال السلع الأجنبية في الجزائر[6].

---

[1]- صالح (عباد): المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870م-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص74.

[2]- محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص71-72.

[3]- صالح (عباد): مرجع سابق، ص77.

[4]- الغالي (غربي) وآخرون: مرجع سابق، ص-ص(222-223).

[5]- توفيق (المدني): مصدر سابق، ص-ص(126-127).

[6]- الغالي (غربي) وآخرون: مرجع سابق، ص-ص(224-225).

أما القطاع الصناعي فقد عرف بعد الاحتلال الفرنسي ركودا في السنوات الأولى حيث تم تدمير الصناعات التقليدية كالدباغة والنسيج بفعل غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية، ومن جهة أخرى اتجه الاستعمار الفرنسي إلى استغلال الثروة المعدنية الجزائرية ونما بذلك قطاع المناجم وتطورت الصناعة الإستخراجية لفائدة الاقتصاد الفرنسي[1]، وبهذا أصبح العامل الجزائري في نظر الاستعمار ليس سوى عبد مسخر لخدمة المستعمرين بل هو آلة يمتلكها المستعمر كما يمتلك الأرض والأشياء ويستغلها[2]، وفي سنة 1868م صدر أمر من الإدارة الفرنسية بإلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية[3]، كذلك فرض الغرامات الباهضة والإتاوات غير المبررة على السكان[4] وفرض الضرائب التي يعود تاريخها إلى المرسوم الصادر في 17 جانفي 1845م حيث فرضت ثلاث أنواع من الضرائب هي[5]:

- **الحكور**: تدفع من طرف الفلاحين الذين يستغلون أراضي العزل ثم عممت على أراضي العرش تقدر قيمتها حسب مردود الإنتاج.

- **العشور**: ضريبة تفرض على الأراضي الزراعية قيمتها تحدد حسب نوعية الأرض وكمية الإنتاج، وهي خاصة بالحبوب.

- **الزكاة:** ضريبة على الحيوانات تحدد قيمتها حسب المناطق والقيمة التجارية للحيوان.

ومن هنا نقول بأن هذه القوانين قوانين عنصرية قمعية بواسطتها تتمكن فرنسا والمعمرين من استعباد الجزائريين[6].

3- الهيمنة العسكرية الاستعمارية وأثرها على الدولة والمجتمع في الجزائر:

عندما اتجهت الحملة العسكرية الفرنسية إلى الجزائر كانت تحمل في ظاهرها أخذ ثأر خرافة المروحة من داي الجزائر، وهي في الحقيقة كانت تحمل نوايا أخبث وأبعد من ذلك، إذ لم تمر أيام بل

---

[1]- عبد اللطيف (بن أشنهو): تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص244.

[2]- محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص73.

[3]- سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص103.

[4]- جمال (قنان): مرجع سابق، ص63.

[5]- حميدة (عميراوي) وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص61.

[6]- صالح (عباد): مرجع سابق، ص83.

ساعات معدودة من دخول القوات الفرنسية إلى المدينة حتى بدأت تتضح نوايا الحملة الفرنسية القريبة منها والبعيدة شيئا فشيئا[1].

أ- الهيمنة العسكرية الاستعمارية في الجزائر:

بعد أن أسست فرنسا الجيوش أرسلت أولها خصيصا لاحتلال الجزائر عام 1830م الذي شكلته من المحاربين النظاميين والمتطوعين البالغ مجموعهم 37,331 فرداً منهم 110 قادة أركان و1345 مهندسون، و1109 ضباط وعمال إداريون و882 متطوعون، و539 من الفرسان جاءوا إلى الجزائر غزاة على متن سفينة حربية وتجارية[2].

ففي يوم 5 جويلية 1830م دخل الجنود الفرنسيون مدينة الجزائر[3] من الباب الجديد بأعلى المدينة، وأنزلت أعلام دولة الداي من جميع القلاع والأبراج وارتفعت في مكانها رايات الاحتلال الفرنسي[4] ولكن لم يكتف الفرنسيون باحتلال مدينة الجزائر، لقد أرادوا كسر المقاومة الجزائرية التي بدأت تنظم في متيجة فأرسلوا جيشا إلى البليدة في 17 نوفمبر 1830م محطمين كل شيئ في طريقهم ورامين بالرصاص كل جزائري يلقونه مسلحا، وبعد البليدة توجهوا إلى المدية التي احتلوها في 22 نوفمبر 1830م ثم احتل **كلوزيل** المرسى الكبير في 14 ديسمبر 1830م، ووهران في 4 جانفي 1831م[5]، بعد ذلك توجه الاستعمار للتدخل في إقليم قسنطينة فتم الاستيلاء على بجاية سنة 1833م 1833م والتوغل منها نحو الداخل والاتصال بالساخطين على **الحاج أحمد** لكسبهم ضده وقطع التعامل بينهم وبين قسنطينة، ثم الاستيلاء على قالمة عام 1837م ومن ثم تمت السيطرة كليا على قسنطينة عام 1837م[6]، وأراد أن يذهب بعيدا نحو الجنوب فاحتل منطقة الزيبان عام 1844م ثم واد سوف إلى الحدود التونسية، وفي 4 مارس 1844م وصلت القوات الفرنسية إلى بسكرة وتم احتلالها دون صعوبة تذكر نظرا لانسحاب أنصار **الأمير عبد القادر** حينما علموا بقدوم القوات الفرنسية، ومن

---

[1]- زبير (سيف الإسلام): مرجع سابق، ص7.

[2]- عميراوي (أحميدة): من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص89.

[3]- محمد الهادي (الحسيني): الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2006م، ص14.

[4]- عمار (بوحوش): مرجع سابق، ص100.

[5]- محفوظ (قداش): مرجع سابق، ص32.

[6]- أبو القاسم (سعد الله): الحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1900م)، ج1، مرجع سابق، ص156.

ثم احتلال الأغواط سنة 1852م وبعدها احتلت ورقلة في يوم 27 جانفي 1854م وتم إخضاع كل قراها ومداشرها، وهذا ما حدث أيضا بعد احتلال تقرت في نهاية 1854م[1].

ب- أثر الهيمنة العسكرية على الدولة والمجتمع في الجزائر:

إن الحملات العسكرية المتواصلة أتت على الأخضر واليابس، مما نتج عنها رد فعل قوي من الشعب الجزائري، ليكون رد فعل الاستعمار الفرنسي أكثر دموية فتلطخت أيادي الجيش الفرنسي ضباطه وجنوده بدماء الجزائريين، فكانت المجازر والمذابح الرهيبة التي يُندي لها الجبين لم تنحصر في جهة معينة من الوطن، إنما شملت شماله وجنوبه وشرقه وغربه، لتتجسد بذلك مظاهر الإبادة من كل معانيها اللاإنسانية واللاأخلاقية[2].

ولعل العقيد **سانت أرنو** قد عبر في إحدى تقاريره عن الأسلوب الهمجي المتبع في مواجهة إدارة الشعب الجزائري قائلاً: "إن الأوامر التي كانت صارمة وأحسبني أديت مهمتي على أحسن وجه، إذ أننا دمرنا تدميراً كاملاً جميع القرى والأشجار والحقول والخسائر التي ألحقها طابورنا بأولئك السكان لا تقدر، وإذا تساءل البعض إن كان عملنا خيراً أم شراً ؟ فإنني أجيبهم أن هذه الطريقة الوحيدة لإخضاع الأهالي وحملهم على الرحيل...[3]"، فبعد معركة اسطوالي عام 1830م خلف الاستعمار الفرنسي وراءه العديد من القتلى جراء القصف المدفعي الفرنسي المتواصل على المناطق الآهلة بالسكان والمؤدية طرقها إلى العاصمة[4]، حيث أن عدد المدنيين الذين راحوا ضحية الآلة العسكرية الفرنسية يبقى مهولاً، وليس في ذلك أي مبالغة خاصة إذا علمنا أن الدعوة لإبادة الجزائريين تبناها الجنرالات الذين تعاقبوا على قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر[5] أي أنه يمكن القول بأن القبائل أو البدو تعرضت إلى جميع أنواع الاضطهاد[6].

---

[1]- رضوان (شافو): الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجاً (1844م-1962م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012، ص ص-ص(21-22-122).

[2]- بوعزة (بوضرساية) وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن "19"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م، ص121.

[3]- فرحات (عباس): مصدر سابق، ص75.

[4]- بوعزة (بوضرساية) وآخرون: مرجع سابق، ص121.

[5]- حمدان (خوجة): مصدر سابق، ص10.

[6]- عبد الله (قلي): مجلة الباحث، ع3، الجزائر، جوان2010م، ص122.

فمثلاً **بيجو** اتبع في حربه ضد **الأمير عبد القادر** وأتباعه طريقة الإرهاب وإحراق الحقول واختطاف الأغنام[1]، وقد كتب الكولونيل **فوري** عن هذه السياسة في سنة 1843م قائلاً: "انطلقت من مليانة وشرشال سبعة طوابير بهدف التخريب واختطاف أكبر عدد ممكن من قطعان الغنم، وعلى الأخص اختطاف النساء والأطفال، لأن الوالي العام (بيجو) كان يريد إرسالهم إلى فرنسا، أن يلقي الفزع في قلوب السكان" ثم أعطى النتائج فقال بكل برودة: "اختطفنا في هذه الحملة ثلاثة آلاف من رؤوس الغنم، وأشعلنا النار في ما يزيد على عشرة من القرى الكبرى، وقطعنا أو أحرقنا أكثر من عشرة آلاف من أشجار الزيتون والتين وغيرها[2].

بالإضافة إلى هذا قام الجيش الفرنسي بأعمال أخرى مثل نهب خزينة الجزائر مباشرة بعد أن احتل العاصمة، ونزل بقصر القصبة الشهير بأعلى المدينة حتى أسرع إلى الاستحواذ على جميع ما ظفر به هناك من ذخائر القصر من مال وسلاح ومجوهرات[3]، فيتحدث الرحالة الألماني **شومبيرغ**[4] عن خزينة القصبة فيشير إلى أن الأميرال **ديبري (Dubary)** والقائد العام **ديبورمون**، قد نزلا يوم 7 جويلية إلى القبو لمشاهدة كومة الذهب والفضة التي علوها يبلغ ركبة إنسان، وكان طول الغرفة التي تحتوي الثروة حوالي ستة أمتار، وعرضها خمسة أمتار[5]، كما يذكر أن "الكنز الذي عثر عليه في القصبة، حمل إلى فرنسا لتغطية تكاليف الحرب، ووزع غيره على الضباط[6]، وهذه الأعمال لم تتوقف عند نهب خزينة القصبة بل تعدت ذلك لتشمل الأملاك العامة وممتلكات الجزائريين، حتى لم تسلم من ذلك المساجد والأوقاف، فبينما كان ديبورمون يحصي أموال الخزينة ويضع في جيبه ما بدا له، كان ضباطه يعيشون فساداً في المدينة، فقد دخلوا قصر الباشا في القصبة وانتزعوا البلاط وقشروا الجدران في الغرف بحثاً عن المال[7]، كما استولى الجيش على ألفي مدفع منها ثمانمائة مدفع من البرونز الخالص قيمتها 4 ملايين فرنك ذهبي وغير ذلك، فقد وصف مؤرخ فرنسي هذه الأعمال بقوله "لم تعرف مدينة في العالم ما عرفته الجزائر من الفوضى يوم اجتاحتها القوات الفرنسية فقد اختفت الحلق

---

[1]- شوقي عطا الله (الجمل)، عبد الله عبد الرزاق (إبراهيم): تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م، ص274.

[2]- مصطفى (الأشرف): مرجع سابق، ص108.

[3]- عبد الرحمان ابن محمد (الجيلالي): تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص418.

[4]- من أشهر أطباء القرن 19م، ولد سنة 1782م بالدانمرك، وجهت له الدعوة سنة 1830م للمشاركة في الحملة غلى الجزائر بصفته رئيساً للأطباء، ألف كتاب عن الجزائر وأصدره بالألمانية سنة 1839م، أنظر: أبو العيد (دودو): مصدر سابق، ص-ص(29-30).

[5]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص25.

[6]- المرجع نفسه، ص26.

[7]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص24.

والسلاسل والعقود والصواري والأخشاب والسنانير من الميناء، واقتلعت الأبواب من المحلات العامة ونهبت الأموال والأثاث والحلي من المنازل وكثر الاعتداء على الأشخاص والأعراض[1].

4- ردود الفعل الوطنية والشعبية اتجاه الصدمة الاستعمارية:

لقد كان الاحتلال الفرنسي للجزائر بالنسبة للشعب الجزائري صدمة لا مثيل لها إذ لم يكن يتوقعها، لأن إدارة البلاد لم تكن بيده وعلاقته بالسلطة لم تكن متينة وحينما أفاق من صدمته وجد نفسه وجها لوجه مع الاحتلال الذي كان بالنسبة إليه مصيبة ما بعدها مصيبة فلم يجد أمامه إلاّ المقاومة فاقتحمها[2] بسبب دعوة الجهاد والدفاع عن الوطن التي انتشرت بين القبائل في الجبال فتجمعت الجموع وزحفت إلى القتال[3] بعد أن انسحب الحكام الأتراك استلم الشعب زمام أموره بيده تحت قيادة زعامات قوية وأمينة من أبنائه البررة الذين اختلفت مشاربهم من زعماء دينيين محافظين أو إصلاحيين إلى رجال سياسة محنكين[4]، وقد اتخذت المقاومة شكلين من حيث الأداة[5] بحيث يمكن تقسيمها إلى فترتين:

أ. **الفترة الأولى (1830م-1848م):**

تميزت بالمقاومة المسلحة والمقاومة السياسية للوجود الفرنسي، وقد تولى المقاومة المسلحة لهذه الفترة زعماء معروفون ورجال غير معروفين، المعروفون على الخصوص **الأمير عبد القادر** و**أحمد باي** و**مصطفى بومرزاق**، وغير المعروفين منهم القائد **ابن زعموم**[6] بمتيجة و**الحاج سيدي السعدي**[7] في العاصمة وضواحيها[8]، فبعد دخول الفرنسيين أرض الجزائر رفع **الأمير عبد القادر** لواء لواء الجهاد ضدهم في منطقة الغرب الجزائري، واستطاع في برهة من الوقت من تنظيم أمور الدولة،

---

[1]- بسام (العسلي): المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830م-1838م)، ج3، ط1، ط3، دار النفائس، 1980م-1986م، ص89.

[2]- محمد (قنانش): مصدر سابق، ص21.

[3]- أحمد (رمزي): مرجع سابق، ص112.

[4]- عبد القادر (خليفي): محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م، ص12.

[5]- عبد الله (قلي): مرجع سابق، ص111.

[6]- نظم مقاومة لصد زحف الاحتلال الفرنسي على البليدة، واستمر يقاوم طيلة سنتي 1830م-1831م حتى انعزل وانقطعت أخباره، أنظر: سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص87.

[7]- من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر، ساهم في إثارة القبائل ضد فرنسا، شارك مع ابن زعموم في ثورة قبائل متيجة، ثم التحق بالأمير عبد القادر ليواصل جهاده، أنظر: سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص125.

[8]- إبراهيم (مياسي): توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م-1912م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م، ص89.

فأسس مجلساً للوزراء، ومجلساً للشورى، ووضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، وقسم البلاد إلى ولايات ونصب على رأس كل ولاية خليفة، كما نظم الإدارة وبدأ ببناء جيش قوي أساسه الولاء للوطن وذلك بتشجيع الانخراط فيه، كما أعطى لدولته أبعاداً دولية[1]، وقد بدأ هجوماته العسكرية على أعداءه ابتداءً من يوم 4 فيفري1833م وتمكن في المرحلة الأولى من مواجهة الجيش الفرنسي، ولكن النكسة الكبيرة التي أضعفت الأمير وجيشه تمثلت في الصراع الداخلي بين القبائل وبين بعض قادته، عندها بدأت القوات الفرنسية تضغط عليه وتحاول إخضاعه، وفي يوم 26 جويلية 1835م وقعت معركة المقطع الشهيرة وانهزم فيها الأمير في البداية، ولكنه أعاد تنظيم قوته وألحق هزيمة فظيعة بالجيش، وتواصلت ثوراته مع الفرنسيين إلى غاية 1847م الذي اضطر أن يقبل بالشروط التي فرضت عليه مقابل السماح له بالسفر إلى البلد الذي يريد الهجرة إليه، لكن فرنسا قامت بسجنه 5 سنوات، وفي نهاية الأمر سمحت له بالتوجه إلى دمشق إلى أن مات في 24 ماي 1883م[2].

أما في الشرق الجزائري فكانت المقاومة رسمية وشعبية بقيادة **الحاج أحمد باي**[3] بعدما استقر في مدينة قسنطينة، ولما تمكنت فرنسا من احتلال ميناء عنابة بدأت تهدده بالإطاحة به وأرسلت جيشاً قوياً بقيادة كلوزيل للقضاء عليه، فقام بتجنيد عدد من الرجال للمقاومة واستدرجهم إلى المدينة وهاجمهم من الخلف وألحق بهم هزيمة عظمى عام 1836م[4]، واستمر في قيادة جهاد الناحية الشرقية دون تراجع[5] مما دفع الجيش الفرنسي إلى إعداد جيش ضخم وبدأت الهجومات في 1 أكتوبر 1837م 1837م وتم احتلال قسنطينة، ومن ثم تواصلت الثورات إلى حين أنهكت قواه وأجبرته على التفاوض مع فرنسا والاستسلام لها يوم 5 جوان 1848م، ومات بمدينة الجزائر عام 1850م وباختصار فإن **أحمد باي** قاوم الاستعمار الفرنسي لمدة 18 سنة[6]، وهناك أيضا مقاومة سياسة تمثلت في بعض الشخصيات

[1]- عبد الله (قلي): مرجع سابق، ص117.

[2]- عمار (بوحوش): مرجع سابق، ص-ص(111-115).

[3]- سعد الله: الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص138.

[4]- عمار (بوحوش): مرجع سابق، ص117.

[5]- بسام (العسلي): مرجع سابق، ص92.

[6]- عمار (بوحوش): مرجع سابق، ص119.

كحمدان خوجة[1] و**أحمد بوضربة**[2] وغيرهم[3]، فحمدان خوجة كان يلح في مراسلاته على أمرين هما: الحرية والاستقلال والتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الأوروبيين، وقد جسد من خلال كتاب "المرآة" صور المقاومة التي فضحت جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر[4]. وغيرهم من الشخصيات المجهولة.

ب. الفترة الثانية (1848م-1871م):

تميزت هذه الفترة بالمقاومة المسلحة التي خرجت من المدن إلى الأرياف والجبال والصحاري وتمثلت في المرابطين ورجال الدين (العلماء) الذين تزعموا هذه المقاومة، فعندما قامت الجمهورية الفرنسية الثانية أصدرت قرار في مارس 1848م نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي فاتجه الاستعمار نحو المناطق الداخلية والنائية لإتمام عملية الاحتلال الكامل للجزائر، لكنه اصطدم في طريقة بالمقاومة الشعبية[5] في الإقليم الشرقي التي تزعمها الشيخ **بوزيان** عام 1848م والتفت حوله قبائل الزعاطشة وتحصنوا في قريتهم الحصينة الواقعة غرب بسكرة، ولم يستطع الفرنسيون اقتحام الواحة إلاّ بعد قتال مرير ووجدوا مقاومة في كل شارع وكل منزل من منازلها[6]، ومقاومة جبال جرجرة خلال الخمسينات تحت زعامة **محمد الشريف بوبغلة** و**فاطمة نسومر**، وفي الصحاري تعرض الفرنسيون لمقاومة شعبية عنيفة من قبل أهالي الصحراء[7] وقد استعمل الفرنسيون الأساليب الوحشية لإخضاع هذه القبائل الثائرة وإخماد ثوراتها[8]، أما في الستينات فقد تميزت بانتفاضات عنيفة ومريرة لأولاد سيدي الشيخ وختمت هذه المرحلة بثورة 1871م لعائلتي **المقراني** و**الحداد** التي كادت ثورته تعم

---

[1]- ولد على الأرجح في سنة1773م بمدينة الجزائر، وهو ينحدر من أسرة حضرية ثرية، ذات مكانة سياسية بارزة، واحد من الشخصيات الجزائرية التي تصدت بالقلم واللسان للإحتلال الفرنسي في سنواته الأولى إشتهر باسفاره ورحلاته، أنظر سعيد بورنان: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(18301962)رواد المقاومة في القرن التاسع عشر،ج1، ط2، دار أمل للنشروالتوزيع ، تيزي وزو، 2004،ص37.

[2]- من أعيان الجزائر وزعماء المقاومة السياسية، كانت له إسهامات كبيرة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، كانت له علاقات وطيدة مع حمدان خوجة، كان سريع التأثير على الجالية الجزائرية والمغاربية في المهجر، أنظر: أحمد (مريوش): محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م-1962م)، بوزريعة، 2006م-2007م.

[3]- إبراهيم (مياسي): مرجع سابق، ص90.

[4]- عبد الله (قلي): مرجع سابق، ص-ص(120-121).

[5]- إبراهيم (مياسي): مرجع سابق، ص91.

[6]- شوقي عطا الله (الجمل): المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص283.

[7]- إبراهيم (مياسي): مرجع سابق، ص90.

[8]- شوقي عطا الله (الجمل): مرجع سابق، ص283.

الجزائر كلها[1] وثورة **الشريف بوشوشة** في الصحراء (1869م-1874م) ثم ثورة واحة العمري بنواحي بسكرة 1876م وثورة الأوراس 1879م، ولكن القوات الفرنسية أخمدتها وما عليها إلاّ أن تتم عملياتها التوسعية في الجنوب الجزائري ولكنها اصطدمت بمقاومة عنيفة تمثلت في ثورة **بوعمامة** التي استمرت سنوات طويلة مدافعة عن التراب الوطني[2].

[1]- أحمد طالب (الإبراهيمي): آثار الإمام الشيخ الإبراهيمي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص120.

[2]- إبراهيم (مياسي): مرجع سابق، ص92.

الفصل الثاني

التفرقة العرقية سياسة لتفكيك البنية الاجتماعية للأمة الجزائرية

(الماهية والأدوات)

- الأمة الجزائرية (الأصل والتطور)
- من مظاهر السياسة التفكيكية للبنية المجتمعية في الجزائر المستعمرة وانعكاساتها.
- مفهوم التفرقة العرقية وغايات الاستعمار من تبنيها
- أساليب الاستعمار وأدواته في تنفيذ خطة التفرقة العرقية
- التفرقة العرقية وآثارها على المجتمع الجزائري والمواقف المختلفة تجاهها

1. الأمة الجزائرية (الأصل والتطور):

إن الأرض بالنسبة للجزائريين تعد هوية قبل أن تكون محل إقامة، وكانت هذه القناعة القاسم المشترك بين كل الجزائريين وعامل توحيد، ودافعاً قوياً لمحاربة كل من حاول الاستيلاء على هذه الأرض، وقد بقي هذا التوازن إلى أن جاءت الحملة الأوروبية بداية من عام 1830م حيث حدث تحول كبير في المجتمع الجزائري أو بالأحرى في الأمة الجزائرية[1]، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الأمة الجزائرية، وأصل الأمة الجزائرية وتطورها ثم مقومات هذه الأمة.

أ- تعريف الأمة الجزائرية:

هي الجماعة التي تسكن القطر الجزائري والتي تشترك في الشعور والتاريخ والآمال والثقافة (اللغة، الدين، التقاليد) أي كان لهذه الأمة لغتها الخاصة ودينها، وتاريخها المشترك وعاداتها وتقاليدها المشتركة، وكان لها قبل كل شيء شعور وطني مشترك، غير أنها لم تكن واعية لخصائص وجودها كأمة إلاّ بعد أن أيقظ الاعتداء الأجنبي ضميرها الوطني[2].

ب- أصل وتطور الأمة الجزائرية:

لقد مرت معالم الدولة الجزائرية عبر العصور بمراحل عديدة للتطور، فنجد الحضور المميز لتبني الدولة النوميدية بقيادة ماسينيسا، ومقاومة يوغرطة للاحتلال الروماني، وبعد القرن السابع الميلادي اعتبرت الدولة الرستمية دولة جزائرية ثابتة، كما عرفت الجزائر دولاً كثيرة بعد سقوط دولة الموحدين، حيث تبنى السياسيون والمؤرخون بلا اختلاف الدولة الزيانية[3] (1235م-1554م) الذين هم الحلفاء الطبيعيون للموحدين الذين سيطروا على شمال إفريقيا لمدة طويلة، ومكافأة لهم على هذا التحالف مع الموحدين أعطيت لهم منطقة تلمسان ليديروها على أن يبقى الزيانيون خاضعون لسلطة الدولة الموحدية وقد حافظت على كيانها لمدة 294 سنة[4] كدولة جزائرية واضحة المعالم والحدود، ثم يتبنى السياسيون والمؤرخون معاً الدولة الجزائرية منذ 1581م التي أسسها الإخوة عروج وخير الدين، وأخذت صورة الدولة المستقلة بل والمهيمنة في العلاقات المحلية والإقليمية والدولية، وفي هذه المرحلة عرفت الجزائر المعالم الواضحة الحدودية والبشرية إلى غاية سقوط دولة الداي حسين في 5 جويلية

---

[1]- عميراوي (احميدة): قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005م، ص112.

[2]- سعد (الله): الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص-ص(67-68).

[3]- محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص20.

[4]- عمار (بوحوش): مرجع سابق، ص-ص(45-50).

1830م على يد القوات الغازية الفرنسية الاستعمارية، وأول من أحيا الدولة الجزائرية الحديثة هو الأمير عبد القادر بن محي الدين الجزائري[1].

ت. مقومات الأمة الجزائرية:

ليس تكون الأمة يتوقف على اتحاد دمها ولكنه متوقف على اتحاد قلوبها وأرواحها وعقولها إتحاداً يظهر في وحدة اللسان وآدابه واشتراك الآلام والآمال[2]، فهي تتكون من الأرض والحضارة واللغة والدين، فتكون الأرض في المقام الأول الذي وجدت فيه الحضارة في معناها الثقافي المتراكم عبر الأجيال، إلى جانبها الدين الإسلامي وهو عنصر هام قوى الترابط الأمازيغي العربي[3]، وبالتالي أصبح الجميع يشكل أمة واحدة او شعبا واحدا متحدا غاية الإتحاد ممتزجا غاية الإمتزاج وأي افتراق يبقى بعد ان اتحد الفؤاد واتحد اللسان[4]، وتأتي اللغة العربية باعتبارها العنصر الجامع في التفكير والنظرة للمستقبل والتعايش السلمي[5]، على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات إضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف النابعة من تلك القيم والحاملة لها والعاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذا التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب من أجل المحافظة على هويته أرضًا وقيمًا، وعادات وتقاليد وأعرافاً[6].

2. من مظاهر السياسة التفكيكية للبنية المجتمعية في الجزائر المستعمرة وانعكاساتها (الدوافع والغايات):

برغم ما في الأمة الجزائرية من أصول الحيوية القوية فقد عركتها البلايا والمحن حتى ذلت وأهينت، وبرغم ما بينها من روابط الوحدة المتينة، فقد عملت فيها يد الطرقية لتفريقها وتشتيتها حتى تتركها أشلاء لا شعور لها ببعضها ولا نفع، تتخطفها وحوش البشرية من هنا ومن هنالك بسلطان القوة على البدائن[7].

---

[1]– محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص20.

[2]– محمد (الميلي): ابن باديس وعروبة الجزائر، منتدى سور الأزبكية، الجزائر، 2007م، ص48.

[3]– صالح (بلعيد): في الهوية الوطنية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م، ص43.

[4]–صالح(فركوس): المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين814ق م– 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2002م، ص14.

[5]– صالح (بلعيد): مرجع سابق، ص43.

[6]– المرجع نفسه، ص97.

[7]– عبد الحميد (ابن باديس): الشهاب، المجلد14، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2001م، ص18.

بحيث لم تترك قوات الاحتلال الفرنسي أسلوباً من أساليب القهر والإذلال إلاّ واتبعته، وبعد كل ما أقدمت عليه ضد الشعب الجزائري راحت تساعد المستوطنين الفرنسيين على الاستيطان في الجزائر من أجل السيطرة التامة على البلاد من جميع النواحي[1].

أ- تفكيك بنى التنظيم الاجتماعي:

كانت القبيلة هي الأساس في المجتمع الجزائري ولها يقدم الولاء، وهي الوحدة السياسية في المجتمع الذي يخضع لسلطة التقاليد، حيث كان عدد القبائل يتجاوز السبعمائة قبيلة لذلك قامت السلطات الفرنسية المحتلة بعملية الاستيعاب وراحت تبذل ما بوسعها لاجتثاث التقاليد القبلية دون أن توجد بديلاً لها، وعمدت بعد ذلك إلى إبعاد الفلاحين عن المدن والسواحل ومحاصرتهم في الصحراء[2] من أجل القضاء النهائي على تلك الأمة المجاهدة التي صمدت وقاومت وحاربت أكثر من ألف عام متصلة بلا انقطاع ضد أوروبا الصليبية وكان الفرنسيون يعرفون عناصر القوة في تلك الأمة فراحوا يضربونها ويحاولون اجتثاثها من جذورها بلا رحمة بل بفظاظة وقسوة[3] بحيث استعملت السلطات الاستعمارية عدة أساليب لتفكيك بنى التنظيم الاجتماعي الجزائري حيث كان العمل دؤوباً على اغتصاب وفرنسة الأراضي والهدف من ذلك هو القضاء على التنظيم القبلي من أسسه وتعميم المؤسسات السياسية القمعية الاستعمارية التي تحول استقلالية الشعوب إلى حالة من التبعية المحكمة[4].

فأصدرت عدة قوانين تعسفية استثنائية خاصة المتعلقة بالأراضي الخصبة التي يمتلكها الجزائريون، لاسيما أراضي الشمل وأراضي العرش يتبين لنا جلياً أن الإدارة الفرنسية اتبعت أسلوباً يهدف إلى سلب أكبر قدر ممكن من ملكيات الأراضي الجزائرية الخصبة والتي أخطرها قوانين 1863م-1865م-1873م-1887م التي سعت من خلالها إلى مسخ الشخصية الجزائرية وتحطيم كيان الشعب الجزائري اقتصاديا واجتماعياً وجعله مجرد شعب بلا هوية[5] وذلك من خلال استئصاله من الأرض التي يدعي الفرنسيون بأنها ميراث أجدادهم الرومان، فانتزعت منهم الأراضي الجيدة

---

[1]- حليم ميشال (حداد): قصة وتاريخ الحضارات العربية "تونس والجزائر"، ب.ن، 1999م، ص133.

[2]- المرجع نفسه، ص136.

[3]- محمد (مورو): الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم (بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492هـ/1992م)، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص41.

[4]- صالح (عوض): معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830م-1962م)، ج1، (ط1، ط2)، 1989م-1992م، ص219.

[5]- مصطفى (الأشرف): مرجع سابق، ص17.

وطردوا بالجملة إلى المناطق الفقيرة في قمم الجبال[1] فجاء مرسوم 21 جويلية 1846م الذي قرر بأن السلطات الاستعمارية سوف تباشر إجراءات تحقيق عن عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحتها وفق قرارات خاصة تصدرها وزارة الحربية[2]، وبناءا على ذلك صدر أيضاً قانون 16 جوان 1851م الذي عمل بالدرجة الأولى على تطبيق مرسوم 1846م الذي يعترف بحق القبائل في امتلاك الأرض واستعمالها، حيث أعطى هذا القانون السلطة العامة حق الملكية والرقابة على الأراضي الجماعية ويستند هذا القانون إلى الفكرة القائلة "أنه ليس للقبائل حق ملكية الأراضي التي تشغلها، بل لها فقط حق الانتفاع بها، بينما للدولة حق ملكية جميع أراضي العرش[3]" وبمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[4] بحيث استولت على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعاً صغيرة ما بين 8 و10 هكتارات لكل عائلة[5].

وتنفيذاً لهذه السياسة أصدرت بتاريخ 22 أفريل 1863م القانون المعروف بقرار مجلس الأعيان Lois Senatus Consulte والقاضي بتملك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكاً شخصياً لهم أو مشاعا بين الأعراش، حيث استهدف أساساً تفكيك القبيلة وإنشاء جماعة محلية جديدة[6] فقد نص على: تحديد أراضي القبائل–توزيع الأراضي المحددة إلى دوارات–إلى ملكيات فردية داخل كل دوار[7]، وبالتالي تفتيت القبائل.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القرار المشيخي (1863م) أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي والتي عن طريقها سيكسبون القوة والنفوذ والأمن والنجاح، فتنفيذاً لهذا القرار أنشئ 656 دواراً في المقاطعات الجزائرية الثلاثة وذلك على حساب تفكيك القبائل[8] بحيث كان هدفه

---

[1]– محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي)، مرجع سابق، ص–ص(157–162).

[2]– بن داهة (عدة): مرجع سابق، ص316.

[3]– عدي (الهواري): الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م–1960م)، تر: جوزيف (عبد الله)، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983م، ص62.

[4]– بن داهة (عدة): مرجع سابق، ص329.

[5]– محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص136.

[6]– مصطفى (الأشرف): مرجع سابق، ص–ص(32–105).

[7]– عدي (الهواري): مرجع سابق، ص64.

[8]– بن داهة (عدة): الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م–1962م)، ج2،د.ن، دت، ص–ص(30–33).

أيضاً هو الانتقال بالمجتمع الجزائري ما قبل الرأسمالي أو اللارأسمالي إلى القوابل الاقتصادية والحقوقية لمجتمع رأسمالي وذلك من أجل إزالة العقبات القانونية لتسهيل عمليات البيع والشراء العقارية وخلق الشروط الملائمة لتوسيع المستعمرين الأوروبيين[1].

كما قسمت الأراضي القبلية المشاعة وفقا لهذا القانون إلى أراضي تستغل في الرعي وهي مراعي القبيلة قدرت مساحتها ب 2840531 هكتار، أو أراضي تخصص للفلاحة وهي أراضي الجماعة 2859505 هكتار وألحقت بها أرض العزل واعتبرت مبدئياً بأنها ذات وضع خاص بحيث لا يمكن تحويل ملكيتها إلاّ بعد أن تثبت الملكية الفردية عليها باقتسامها بين أفراد القبيلة[2] وبعد صدور صدور مرسوم 21 جويلية 1864م فرض على كل مواطن أصلي سندات الملكية، وتلك التي لا يستطيع أحد إثبات ملكيتها تحولت إلى ملكية الدولة التي سلمتها إلى المستعمر[3]وأصبحت ملكية فردية فردية التي طالب مناصروها أمام مجلس الشيوخ بقولهم "جميعنا متفقون أن الملكية الجماعية ستكون عقبة يصعب تجاوزها، إن الملكية الفردية الحرة هي السبيل الأفضل نحو استعمار أخصب[4]" وبالتالي تم تشتيت هذه القبائل وتفريقها إلى مجموعة دواوير[5].

ب- تشجيع الاستيطان الأوروبي:

لم تقتصر أعمال الحملة الفرنسية على تحطيم محور المقاومة "المسجد" وعنصر المقاومة الإنسان بل تعدت إلى تدمير البنية الاقتصادية الجزائرية وتغيير أشكال الحياة بصورة تضمن لها تدمير الجزائر كلياً[6]، فلقد شجعت فرنسا الاستيطان خلال السنوات الأولى من الاحتلال واستولى الجنود والمدنيون على العقارات الحضرية بمدينة الجزائر واتجهت أنظارهم إلى متيجة واتبعت الحكومة سياسة الإغراء لحث الأوروبيين على الهجرة إلى الجزائر قصد تعميرها، وقد وصلت أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832م، ثم بدأ تهافت المعمرين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت ببوفاريك أول قرية نموذجية سنة 1832م، وشجعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي ومنح الامتيازات والقروض للمستوطنين، وقد بلغ عددهم سنة 1839م حوالي 25 ألفاً[7]، كما سعت

---

[1]- عدي (الهواري): مرجع سابق، ص78.

[2]- ناصر الدين (سعيدوني): الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص33.

[3]- عدي (الهواري): مرجع سابق، ص61.

[4]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص136.

[5]- Charles Robert Ageron : Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) , T2, 1édition, presses universitaires de France, Paris, 1986, P275.

[6]- محمد (مورو): مرجع سابق، ص44.

[7]- صالح (عباد): الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص14.

الإستراتيجية الاستيطانية الفرنسية إلى محو الوجود التاريخي والحضاري للشعب الجزائري من خلال تحطيم القوى المادية والروحية لهذا الشعب وذلك بتحويل الفلاح الجزائري المالك للأرض أصلاً إلى خماس من خلال استملاك الأراضي والثروات الطبيعية للبلاد خاصة بعد إصدار مجلس الشيوخ الفرنسي[1] قانون **وارني Warnier** الصادر بتاريخ 26 جويلية 1873م حيث تم بموجبه إخضاع جميع الأراضي إلى التشريع الفرنسي، وما قانون 1873م سوى تكملة بما بدأه قانون 1863م[2] الذي يقنن ويسمح بالملكية الخاصة للفرنسيين[3] وبالتالي تمكن الاستعمار والمستوطنون من توزيع ملكية القبيلة المجتمعة المشتركة إلى ملكية فردية يستطيعون الاستيلاء عليها قطعة قطعة تحت ستار القانون[4].

وكانت تسعى الإدارة الفرنسية بتطبيق الاستيطان الرسمي إلى تكوين مجتمع من أصل فرنسي ليحل محل المجتمع القروي بالجزائر[5]، ثم اتجهت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين الذين تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة[6]، فخلال الفترة 1871م-1882م وزعت 268، 347 هكتار قيمة 43 مليون فرنك ومجاناً وأنشأت 197 قرية جديدة يقطن بها 30000 ساكن من المعمرين[7]، كما أصدرت الحكومة الفرنسية بتاريخ 22 أفريل 1887م قانون آخر عرف "بصواب قرار مجلس الأعيان الثاني" واستأنفت بموجبه عملية تحديد أراضي القبائل وتوزيعها إلى دواوير وبفضله تم بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بطلب من كتاب العدل ووكلاء الأعمال، إذ يحصلون على تلك الأراضي بمبالغ زهيدة تمثل أبخس الأسعار[8].

---

[1]- عبد الوهاب (بن خليف): الوجيز في تاريخ الجزائر، تق: سليم (قلالة)، ط1، دار مزغنة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص29-30.

[2]- عدي (الهواري): مرجع سابق، ص66.

[3]- عبد الوهاب (بن خليف): مرجع سابق، ص30.

[4]- زبير (سيف الإسلام): مرجع سابق، ص16.

[5]- جمال (خرشي): الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر (1830م-1962م)، تر: عبد السلام (عزيزي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص337.

[6]- يحيى (بوعزيز): سياسة التسلط، مرجع سابق، ص16.

[7]- أحمد (مهساس): الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص108.

[8]- يحيى (بوعزيز): سياسة التسلط، مرجع سابق، ص35.

وكانت قبل ذلك قد ألغت الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا، وأنشأت بنك الجزائر في أوت 1851م، وبورصة الجزائر في أفريل 1852م وكل ذلك من أجل تسهيل حياة المستوطنين الأوروبيين وتقليل مصاعبهم الاقتصادية وتوفير كل ما يحتاجون في الجزائر[1].

لقد كانت كل القوانين التي سنتها فرنسا ولاسيما تلك التي أصدرتها عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر (1830م-1848م-1865م-1871م-1873م-1881م-1890م) ترمي بشكل مباشر إلى هدم البنية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ القدم والتي ازدادت تماسكاً وترابطاً بعد الفتح الإسلامي في إطار النظام العشائري القبلي[2]، وقد ترتب عنها عدة آثار أهمها:

- **تدهور الأحوال الاجتماعية للسكان:**

لقد قام المستعمر بتفكيك التشكيلة الإجتماعية في الجزائر وألغى عرف القبيلة ونزع الملكيات العقارية وحول الفلاحين إلى عمال بالأجر والسخرة في حقول الكولون[3] بعد أن اختفت فئتان اجتماعيتان هما الكراغلة والأتراك على أساس هي التي وقفت في وجه الحملة العسكرية الفرنسية[4]، وكان أيضاً يعمل على بناء وخلق جزئي وجنيني لقوى اجتماعية جديدة، حيث أن المجتمع ما قبل الاستعمار والذي فكك الاستعمار بناه تفكيكاً عميقاً لم يعد قادراً على مشروع سياسي هجومي متناسق يحبط محاولة الاستعمار التخريبية[5] الأمر الذي حطم في نفوسهم الشعور بالهوية والانتماء وحولهم إلى مجموعة بشرية منبوذة في مجتمع طبقي مغلق[6].

كما زعزع قانون 16 جوان 1851م توازن المجتمع بشكل خطير، إذ بدأت الأراضي المخصصة لنظام استراحة الأرض والرعي، التي كانت واسعة قبل تطبيق هذا القانون تشهد تناقصاً تدريجياً وذلك يعني اختناقاً بالنسبة للقبائل[7]، فأصبح المجتمع الجزائري متأرجح بعد أن عمل فيه بعمق بعمق تطور الاستعمار، مجتمع يحكمه قانون التبعية الأهلية، مجتمع مفتقر مكون من مدن، ثكنات تراقب أريافاً حيث تقلبات الطقس والأمراض السارية تحول الفلاحين إلى مساكين تائهين على

---

[1]- المرجع نفسه، ص17.

[2]- بن داهة (عدة): الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج2، مرجع سابق، ص-ص(29-30).

[3]- صالح (عوض): مرجع سابق، ص221.

[4]- بوضرساية (بوعزة): سياسة فرنسا البربرية في الجزائر،وانعكاساتها على المغرب العربي، ط2، دار الحكمة للنشر، الجزائر ، ص106.

[5]- صالح (عوض): مرجع سابق، ص219.

[6]- حليم ميشال (حداد): مرجع سابق، ص136.

[7]- عدي (الهواري): مرجع سابق، ص-ص(62-63).

الطرقات[1]، كما كانت علامات الفقر كثيرة جدا في تلك الفترة: تكاثر الأكواخ من الأغصان والأشجار اليابسة والطوب على حساب الخيمة وخاصة تخريب المجتمع الريفي[2]، وكان ذلك بسبب استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وانخفاض إنتاج الحبوب ب20% أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري وإفساح المجال لتوسيع مساحات الكروم على حساب زراعة الحبوب[3] إضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة الفتاكة وإخضاع الشعب الجزائري للأقلية الأوروبية العنصرية وترحيل ونفي عشرات الآلاف من الجزائريين عن مواطنهم[4].

- **تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان:**

سلب الاستعمار الأرض من الجزائريين وانهيار القيادات السياسية والدينية التي قاومت الفرنسيين الغزاة أدى إلى ضياع الشعب الجزائري وارتمائه في أحضان البؤس والفقر[5] فبإصدار الاستعمار قانون 1846م تملك به كامل الأرض التي تقيم فيها القبائل الرحالة فأصبحت الغالبية العظمى من سكان البلاد تعمل في أرض الدولة وأخذ الاستعمار يشردها شيئا فشيئا لصالح المستعمرين إلى أن لم يبقى بين أيدي البدو إلاّ الأرض البور[6] فحطم الفلاحون وأرغموا على بيع ما بقي منها بأيديهم نتيجة لإرهاقهم بالضرائب[7].

كما تعرضت أملاك الأهالي بعد تطبيق القوانين إلى عمليات المقايضة والسمسرة والربا التي يقوم بها الأوروبيون، كما اضطر الأهالي إلى اقتراض النقود لتسديد الضرائب وتسببت هذه العمليات في إفلاس الكثير من الأهالي وخسارة ممتلكاتهم[8] فوجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب وأجود الأراضي التي تحول ملاكها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون[9] هذا ما أدى إلى نقص قطعان الماشية الماشية والتي وصل عددها عام 1867م إلى حوالي 8 مليون رأس وانخفض هذا العدد إلى حوالي

---

[1]– عبد القادر (جغلول): الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم (قسطون)، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، لبنان، 1984م، ص61.

[2]– محفوظ (قداش): مرجع سابق، ص229.

[3]– بن داهة (عدة): الاستيطان، ج2، مرجع سابق، ص13.

[4]– رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص108.

[5]– صالح (عوض): مرجع سابق، ص220.

[6]– أحمد توفيق (المدني): مصدر سابق، ص110.

[7]– يحيى (بوعزيز): سياسة التسلط، مرجع سابق، ص36.

[8]– سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص38.

[9]– بن داهة (عدة): الاستيطان، ج2، مرجع سابق، ص28.

3.6 مليون رأس عام 1900م، كما انخفض عدد الأبقار من 1 مليون رأس عام 1887م إلى أقل من 800 ألف رأس عام 1937م[1] وتدهور المداخيل وانهيار مستويات المعيشة إلى الحضيض[2] بسبب أن أن مساحات كبيرة من أخصب بلاد الجزائر لم تستغل من طرف المعمرين وأن بعض الجمعيات الرأسمالية لم تستعمل أكثر من 7/1 من المساحة الممنوحة لها وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجهلها بطبيعتها، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعاً كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة[3] كل هذا كان له نتائج كبيرة على تطور المستوى المعيشي للسكان الأوروبيين بالجزائر حيث ارتفع عددهم من 25 ألف نسمة عام 1832م ليصل إلى أكثر من 750 ألف مستوطن عام 1911م[4].

إن تفكيك البنى الاجتماعية في الجزائر في نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م هو بالطبع حدث بالغ الأهمية[5] بحيث ساهم في أن الأمة الجزائرية نفضت عن رأسها غبار الذل وأخذت تنازل وتناضل وتدافع وتعارض، وشعرت بوحدتها فأخذت تطرح تلك الفوارق الباطلة[6] ففي المجال السياسي كانت الشكاية ضد الظلم والتجاوزات هي أول صبغة للتعبير من قبل الأعيان وتدفقت بطلب المساواة وصارت سياسية أكثر في بداية القرن 20م للتعبير عن الاستياء من ثقل الضرائب ونقص التموين، وبعضها كانت تحول إلى لوائح تذكر المطالب العامة مثل التي وقعها 1700 جزائري سنة 1887م يرفضون التجنيس عشية الحرب وبعد المرسوم المؤرخ في 3 فيفري 1912م المتضمن تأسيس التجنيد بالنسبة للمسلمين وجه الأعيان إلى السلطات عريضة تتضمن عدة لوائح ضد ذلك الإجراء[7]، وقد أدت أدت العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي، إلى سلطات الاحتلال (1892م-1894م) إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها **جول فيري Jules Ferry** وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة لدى الجزائريين المقيمين في المناطق الجبلية بالإضافة إلى ذلك فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة **جول فيري** بينهم سنة 1892م وتقدموا إليها بمطالب قوية[8].

---

[1]- سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، مرجع سابق، ص41.

[2]- رابح (لونيسي) وآخرون: مرجع سابق، ص108.

[3]- محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص149.

[4]- فرحات (عباس): مصدر سابق، ص-ص(95-96).

[5]- عبد القادر (جغلول): مرجع سابق، ص17.

[6]- ابن باديس: مصدر سابق، ص18.

[7]- محفوظ (قداش): مرجع سابق، ص-ص(236-237).

[8]- سعد (الله): الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص77.

زيادة على العرائض الاحتجاجية كانت هناك مقاومة مسلحة تجسدت في الثورات الأولى التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات فلاحين حيث أشاد الدوق **دورليان**[1] بالفلاحين قائلاً "أن هؤلاء المناضلين الشجعان ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا [2]".

حيث كان يقود هؤلاء الفلاحين رجال الطرق الصوفية التي احتفظت بمكانتها بين جماهير الشعب الجزائري رغم ما أصاب البلاد من هدم ودمار وخراب، فقد أصبح الرجال الصوفيين الملجأ الأمين لقيادة الجماهير الشعبية للدفاع عن هويتها ووجودها أمام استعمار غربي يود القضاء على كل شيء، فقد كانت حاملة لواء الدين وحاميته وظلت قائمة خصوصاً في الأرياف تؤدي دورها الديني والتعليمي والعسكري أيضاً، لأن الدين يكسب الإنسان الشجاعة والثقة بالنفس ويحقق له الشعور بالانسجام بينه وبين الكون المحيط به[3].

حيث يقول أحد الضباط الفرنسيين[4] "إن مختلف الانتفاضات عند القبائل والعرب والتي واجهناها في الجزائر قادها دائماً مرابطون حقيقيون أو مدعون"، ويقول آخر "كلما قامت انتفاضة إلاّ وكان قادتها إخوان مرابطون" ويقول ثالث "إنه وبالفكرة الدينية يسير القانون وبالاستجابة للديانة الإسلامية أصبح الزعماء الأوائل لهذا المجتمع محاربين".

إضافة إلى الهجرة من الأرض التي دنسها الكفار حيث كانت هي الوسيلة التي لجأ إليها كذلك الجزائريون[5]، فكانت القبلة الأولى للهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية المتمثلة في تونس والمغرب[6]، ومصر والشام والحجاز وذلك بحكم الرابط الديني واللغة المشتركة التي تجمع هذه الشعوب الشعوب بالإضافة إلى معرفة الجزائريين بهذه المناطق بحكم التجارة بينهم[7]، ثم اتجهت الهجرة نحو المشرق التي لجأ إليها التلمسانيون للتخلص من التجنيد بين (1910م-1911م) غادر 526 جزائرياً

[1]- تم تعيينه حاكماً عامة 17 جويلية 1834م وصل إلى الجزائر في 28 سبتمبر 1834م تولى مهامه كحاكم من 27 جويلية 1834م إلى 8 أوت 1835م مدة الحكم سنة و 11 يوم، أنظر: محمد (عيساوي)، نبيل (شريخي): مرجع سابق، ص166.

[2]- مصطفى (الأشرف)، مرجع سابق، ص88.

[3]- عبد القادر (خليفي): مرجع سابق، ص-ص(261-262).

[4]- المرجع نفسه، ص263.

[5]- محفوظ (قداش): مرجع سابق، ص227.

[6]- مصطفى (هشماوي): جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، دت، ص22.

[7]- سعد (الله): الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص552.

من تلمسان إلى المشرق[1]، وإلى كل مكان يستطيع فيه الجزائري التخلص من السياسة الاستيطانية التي يمارسها الاحتلال في حقهم والقوانين التعسفية[2].

3. مفهوم التفرقة العرقية وغايات الاستعمار من تبنيها.

لقد زعمت السلطات الاستعمارية كذباً وبهتاناً وزوراً بأنه لا يوجد في الجزائر شعب ولا أمة، وإنما هناك عدة مجموعات عرقية وبشرية مثل: البربر والميزابيين والقبائل والشاوية والعرب والأتراك والغريب في الأمر أن هذا الزعم ترسخ في أذهان الفرنسيين المستعمرين طوال عهد الاحتلال الفرنسي.

إن الشعب الجزائري موجود منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، وهو شعب موحد ومتماسك لغته العربية لغة القرآن والحضارة، ودينه الإسلام الحنيف آخر الأديان السماوية، ولكن السلطات الاستعمارية الفرنسية عملت على تفتيته وزرع الفتنة بين أفراده ومجموعاته[3]، وسنتناول في هذا المبحث ماهية التفرقة العرقية وأهم أساليب الاستعمار في ذلك والآثار المترتبة عنها إضافة إلى المواقف المختلفة تجاه التفرقة العرقية.

أ- مفهوم التفرقة العرقية:

هناك عدة تعاريف للتفرقة العرقية نذكر منها[4]:

هي نظام اجتماعي دقيق مبني على العرق يعطي الأفضلية لمجموعة عرقية دون الأخرى على جميع الوجوه الاجتماعية.

وتعرف أيضاً على أنها الاعتقاد بأن هناك فروق وعناصر موروثة بطبائع الناس أو قدراتهم وعزوّها لانتمائهم لجماعة أو لعرق ما، كما يستخدم المصطلح للإشارة على الممارسات التي يتم من خلالها معاملة مجموعة معينة من البشر بشكل مختلف ويتم تبرير هذا التمييز بالمعاملة باللجوء إلى التعميمات المبنية على الصور النمطية وباللجوء إلى التلفيقات العلمية، كما تعرف بأنها الشعور بالتفوق أو سلوك أو ممارسة أو سياسة تقوم على الإقصاء والتهميش والتمييز بين البشر على أساس الانتماء العرقي أو القومي.

ب- غايات الاستعمار من تبنيها:

---

[1]- محفوظ (قداش): مرجع سابق، ص263.

[2]- جمال (قنان): قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دن، 1994م، ص23.

[3]- يحيى (بوعزيز): موضوعات وقضايا، مرجع سابق، ص374.

[4]- https://ar.wikipidia.org/wiki/ ، على الساعة 13:10 يوم 2016/04/12.

لقد قسمت الإدارة الفرنسية الشعب الجزائري الواحد إلى خمسة أجناس قالت عنها: الجنس البربري والجنس الميزابي، الجنس الشاوي، والجنس العربي والجنس الزنجي والجنس التركي، ولكن ما شغل اهتمامها هما الجنس البربري والعربي[1]، بحيث كانت للسياسة البربرية أهمية كبرى في الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية، فقد اعتبرها رجال الإقامة العامة الوسيلة الأنجح لتوطيد دعائم السيطرة الفرنسية[2]. فقسمت السكان إلى بربر أو سكان القدامى وعرب وهم الذين وصفتهم كتابات الباحثين بأنهم دخلاء، غزاة هدموا معالم الرومان وعطّلوا الحضارة أربعة عشر قرناً، وعلى ضوء ذلك ظهرت دراسات جغرافية اجتماعية وسياسية الهدف منها بث الروح الإقليمية وزرع الشقاق بين السكان واستثمار كل هذه المجهودات من أجل تزوير التاريخ ومحو الكيان الجزائري للوصول إلى السيطرة الكاملة على البلاد[3] من خلال تدجين العنصر البربري واستغلاله لتحقيق أهدافها[4] بخلق النعرات وذلك من خلال إظهار كيان بلاد القبائل كياناً منفصلاً عن باقي السكان، حتى تخلق طائفة تتمكن السلطات الفرنسية من تسخيرها سياسياً ولغوياً في الجزائر عن طريق إدماجها في المجتمع الفرنسي[5] وقد نجحت إلى حد ما في مسعاها وهذا ما أكده أحد الفرنسيين "...وفي الوقت الذي ترى فيه الإدارة ضرورة التدخل في القضايا الداخلية لاستتباب الأمن الخارجي فإنها في نفس الوقت تثبت أقدامها في القرى والمداشر وخلق الرغبة لدى سكان البربر في قبول الإدماج الجماعي وترغيبهم في التنصير فهناك أكثر من ثلاثين قبائلي قبلوا بتغير أحوالهم الشخصية وهم يشكلون وزناً مهماً من بين المنتخبين المحليين[6]"، وبذلك بدأت تتفكك أسس الوحدة الوطنية والتماسك الديني والاجتماعي[7].

إضافة إلى محاولة فرنسة المناطق البربرية بعزلها عن المناطق العربية[8]، للقضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية (العربية الإسلامية) والمتمثل في سيادة اللغة العربية التي ظلت تمثل الفيصل الجوهري في تمييز الفرد العربي المسلم عن الفرد الفرنسي المسيحي، لأنها كانت تعد أهم عنصر في تحقيق الانسجام الثقافي الذي يُكون نسيج الشخصية الوطنية وبالتالي القضاء على الوحدة

---

[1]– عبد الكريم (الفيلالي): التاريخ السياسي للمغرب العربي، ج8، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م، ص287.

[2]– عبد الحميد (احساين): "المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م–1955م) الجذور والتجليات"،ندوه المقاومة المغربية ضد الإستعمار، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997م، ص179.

[3]– خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص–ص(136–137).

[4]– عبد الحميد (احساين): مرجع سابق، ص184.

[5]– خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص137.

[6]– بوضرساية (بوعزة): سياسة فرنسا البربرية في الجزائر، مرجع سابق، ص–ص(253–254).

[7]– خالد فؤاد (طحطح): نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، ع4، يونيو 2009م، ص31.

[8]– نبيل أحمد (بلاسى): الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة، 1990م، ص34.

الوطنية للمجتمع العربي المسلم باصطناع لغة ثانية منافسة اللغة العربية الوطنية والرسمية الوحيدة في الدستور وهو يعلم أن لا وحدة وطنية بدون وحدة لغوية في قطر من أقطار العالم على الإطلاق[1]، وتم ذلك بإحياء اللهجات البربرية وتشجيع الكتابة بها، ولكن بالأحرف اللاتينية[2]، من أجل إرغام الجزائر على التخلي عن مخططاتها التعريبية من أجل الإبقاء على سيادة اللغة الفرنسية في القطاعات الإستراتيجية الهامة (إدارياً- اقتصادياً-علمياً-إعلامياً...) وإرغامها على الإقرار بالنتيجة الحتمية لهذا الاختلاف (اللغوي والعرقي) المصطنع بين الفصحى واللهجات العامية[3] (العربية والبربرية).

إن سياسة الاستعمار الثقافية والقضاء على الشخصية الوطنية للشعب العربي كان مخطط لها ومن ضمن الأهداف الاستعمارية التي سعت إليها فرنسا وطبقتها على المنطقة[4]، بالإضافة إلى محاولة نشرها حضارة مصدر إيمانها الإنجيل وأن تحمل مشاعل هذه الأنوار حتى ما وراء الصحراء وبالتالي تمزيق وحدة الشعب المسلم في الجزائر[5] حتى تنعدم عوامل السخط السياسي لأن الفرنسيين كانوا يعتقدون أن القرآن هو سبب السخط الشعبي عليهم، بل أن أحد النواب الفرنسيين أكد في البرلمان أن "القرآن هو الذي يحرض المسلمين على إذاية الفرنسيين[6]".

ولهذا تعاونت السلطات الفرنسية مع رجال التبشير لمحاولة تنصير الجزائريين وإخراجهم من دينهم الإسلامي، وتدعيماً لهذا المنهج بعث البابا يوم 12 جانفي 1867م **الكاردينال لافيجري** إلى الجزائر لمهمة تنفيذ سياسة تنصير واسعة النطاق[7] حدّدها بقوله "يجب أن نجعل من الجزائر مهداً لأمة كريمة مسيحية، وأن نضيء أرجاءها بنور مدينة يكون منبع وحيها الإنجيل، وأن نربط مصير إفريقيا بحياة الشعوب المسيحية تلك هي رسالتنا[8]"، أي أن التبشير الذي يريده **لافيجري** هو الذي يعمل يعمل على الإدماج عن طريق التبشير وليس الإدماج الذي يتم بالقوة[9]، الغرض من هذه السياسة هو

---

[1]- أحمد (بن نعمان): فرنسا والأطروحة البربرية (الخلفيات-الأهداف-الوسائل- البدائل)، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م، ص-ص(127-128).

[2]- محمد علي (داهش): دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، دن، دت، ص24.

[3]- أحمد (بن نعمان): مرجع سابق، ص-ص(129-130).

[4]- عبد المالك خلف (التميمي): الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978م، ص27.

[5]- عبد الكريم (الفيلالي): مرجع سابق، ص291.

[6]- محمد (الميلي): مرجع سابق، ص40.

[7]- عمورة (عمار): مرجع سابق، ص125.

[8]- محمد الأمين (بلغيث): مرجع سابق، ص67.

[9]- خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص111.

تنصير العرب ولهذا لم يكن أعضاء الجمعية التبشيرية يهتمون بالتنصير الفردي بل كانوا يسعون دائماً إلى التنصير الجماعي[1] وبالتالي الحط من الإسلام وإذلاله وتدميره[2].

4. أساليب الاستعمار وأدواته في تنفيذ خطة التفرقة العرقية.

منذ احتلال فرنسا للجزائر انتهجت سياسة استعمارية بغيضة متعددة الجوانب أهمها محو مقومات الشخصية والحضارية[3]، حيث كان من خصائص الاستعمار قاعدة فرق تسد التي كانت إحدى الخطط التي اعتمدت عليها فرنسا في الجزائر لتوطيد دعائمها طيلة الاحتلال، وذلك بتشويه التاريخ ومحاولتها خلق النزاعات الإقليمية وتشجيع الروح القبلية بدافع السيطرة والاحتلال وخدمة الأغراض السياسية والدينية للوجود الفرنسي في الجزائر[4]. وأول ما بحثوا عنه هو العوامل النفسية لأنها لأنها تصلح أن تكون مادة فعالة لإثارة ذلك النفور والحذر وإشاعة سوء الظن والكراهية بين الأفراد والجماعات من ضحاياهم، ومن المعلوم أن أقوى العواطف وأشدها سلطاناً في النفوس هي عاطفة الدين ثم الجنس فعمل الاستعمار على تشتيت شمل المجتمع الجزائري من هذين البابين باب الدين وباب العنصرية ومن أبواب أخرى[5].

أ- تأصيل العامل العرقي (التأكيد على الأصول الأوروبية للأمازيغ):

منذ أوائل الأربعينات من القرن "19" أخذ الفرنسيون يكتشفون سلاحاً خطيراً في الجزائر هو عنصراً بربرياً يختلف عن العرب، فأخذوا يضعون لهم خصائص وميزات تجعلهم أقرب إلى المسيحية وإلى الفرنسيين في العرق والسلوك والنظام الاجتماعي، وخلصوا إلى نظرية بأن البربر من أصل أوروبي ولا صلة لهم بالعروبة[6]، وقد كانوا من سكان الجبال الأشداء العاملين في الفلاحة والساكنين بجبال بلاد القبائل[7]، حيث كانت أهم الصفات التي أطلقها عليهم الفرنسيون هي التسامح الديني وحب وحب العمل والتفتح الفكري، والتكيف مع كل ما يطرأ في محيطهم من مستجدات وأن نظمهم

---

[1]- الغالي (غربي) وآخرون: مرجع سابق، ص279.

[2]- ش.ر (أجرون): المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر،وتق: محمد العربي (ولد خليفة)، منشورات ثالة، الجزائر، 2002م، ص159.

[3]- صالح (حيمر): مجلة كان التاريخية، ع22، دار ناشري للأرشيف العالي، صفر 1435هـ-ديسمبر 2013م، ص123.

[4]- خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص135.

[5]- الفضيل (الورتلاني): الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009م، ص68.

[6]- سعيدي (مزيان): السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م-1914م)، ج1، ط1، دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010م، ص-ص(295-296).

[7]- شريف بن (حبيلس): الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله (حمادي) وآخرون، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م،ص61.

الاجتماعية مستمدة من بعض القوانين الرومانية وهي صفات تجعلهم يتفوقون على باقي السكان – العرب– الذين وصفوا بالكسل والتأخر والتعصب الديني[1].

ب– إثبات العامل الديني (مسيحية منطقة القبائل) وسطحية الوازع الديني عند سكانها:

لقد رأت فرنسا بأن إسلام البربر سطحي وأن القرآن لم يدخل بشكل عميق في تقاليدهم وعاداتهم، كما أن الدين لم يتمكن من النفاذ إلى حياتهم الاجتماعية بوجه خاص فعملت الإدارة الاستعمارية على محاولة تنصير سكان منطقة القبائل وفرنستهم، حيث استشهدت ببعض الآثار التي تقول عنها بقايا مسيحية منها وجود قرية قرب جامع تدعى "أمصلوب" أي المسيح المصلوب معتقدة بأن سكانها لا يزالون يحتفظون بالديانة المسيحية فهم يبدون استعداداً للرجوع إليها[2]، وقد كان أكبر المدافعين عن مسيحية منطقة القبائل ووجوب إرجاع سكانها إلى حظيرة المسيحية هو "**الكاردينال لافيجري**" الذي ركز على أن تبشر منطقة القبائل راجع إلى: كثافة سكانها وتجمعهم في منطقة واحدة، واعتقاده أن التعاليم الإسلامية غير متمكنة في نفوسهم[3]، وقد قال في هذا "إن هذا التنصير سهل ميسوراً"، فوضع برنامج مقرراً وهو أن يجعل من الجزائر مهداً لشعب عظيم كريم نصراني، أن يجعل منه فرنسا أخرى باختصار[4]، فقام بإقامة عدة مراكز ودور للأيتام الجزائريين[5]، واستقدم العديد من الجمعيات التبشيرية قدر عددها بحوالي تسع جمعيات أبرزها جمعية الآباء البيض التي أسندت إليها مهمة إدارة ملجأ اليتامى بابن عكنون سنة 1842م وبعضهم راح يجوب القرى لتأدية الشعائر الدينية وتقديم دروس في التبشير، والبعض الآخر اهتموا بالعلاج والإرشاد في المستشفى الإسلامي بقسنطينة، وفي عام 1844م وصلوا إلى وهران التي أسسوا فيها كوليجاً ضم حوالي 1500 تلميذاً، كما أسسوا ملجأ في بوفاريك سنة 1843م[6] من أجل إنجاح التفرقة العنصرية بين هؤلاء الأطفال والمجتمع الخارجي[7].

إضافة إلى محاربة اللغة العربية ومنع تدريسها للأمازيغيين وتقنين الأعراف المحلية (بدل الشريعة الإسلامية) إجبار القضاة على تحرير أحكامهم بالفرنسية فقط حتى ألغى الحاكم **جونار Jonnart** تسمية المكاتب العربية في زواوة عام 1904م، وسماها مكاتب الشؤون الأهلية إمعاناً في

[1]– خديجة (بقطاش): مرجع سابق، ص137.

[2]– سعيدي (مزيان): مرجع سابق، ص300.

[3]– أحمد (منور): أزمة الهوية في الرواية الجزائرية باللغة الفرنسية، دار الساحل للكتاب، الجزائر، 2013م، ص75.

[4]– عبد الكريم (الفيلالي): مرجع سابق، ص289.

[5]– عمورة (عمار): مرجع سابق، ص125.

[6]– الغالي (غربي) وآخرون: مرجع سابق، ص279.

[7]– محمد (بودهان): الظهير البربري حقيقة أم أسطورة، ط1، منشورات تاويزا، 2012م، ص49.

ضرب مظاهر التقريب في المنطقة وتجريم أنشطة الدعاة والعلماء والمدرسين، وإفراد السكان بمعاملة خاصة لإبراز تميزهم أو تفوقهم في مجالات الضرائب والهجرة والتمثيل النيابي[1] وبواسطة الآباء البيض تمكن الفرنسيون من نشر المسيحية في الجزائر بغرس سمومهم في نفوس بعض الأفراد من البربر وأثروا عليهم وزعزعوا انتمائهم العربي وأنهم هم الذين سبقوا العرب إلى هذه البلاد[2]، وقد ساعد في ذلك حالة الفقر المزرية للشعب الجزائري التي استغلها المبشرون محاولين إبراز طيبتهم مع كل نكبة تحل بالشعب وذلك من خلال تقديم المساعدات المادية لذوي الحاجة والمرضى، وهكذا كان طريق الدعوة إلى المسيحية يمر عبر رغيف خبز يسد الرمق أو عبر جرعة دواء تسكت الآلام[3].

ت- تطويع العامل التاريخي:

إن الاهتمام الفرنسي بتاريخ الجزائر عامة وبمنطقة القبائل خاصة أريد للتاريخ هنا أن يخضع كما خضعت الأرض، وأن يكيف من جديد وفقاً للإدارة الاستعمارية التي شيئاً فشيئاً أعادت تشكيل ماضي الجزائر بما يتلائم وأهدافها فأصبحت فرنسة الجزائر هي الأصل واعتبر عهدها الإسلامي اقتطاعاً تعسفياً[4]، حيث قال أحد المؤرخين الفرنسيين "إن التاريخ يحدد لنا أيضا واجباتنا فعلينا أن نتسلح بإرادة لا تقهر في أن نكون أسياداً وإلى الأبد، كما أن هناك ضرورة تتمثل في إقامة استعمار يعتمد على استيطان ريفي أوروبي ضخم وضرورة تقريب الأهالي منا على أساس الرغبة الصارمة والأمل أن يتحقق انصهارهم في مستقبل قريب أو بعيد، فالتاريخ إذن لا يعتبر في إفريقيا أقل العلوم جدوى[5]"، معنى ذلك أن الجزائر لم يكتب لها تاريخ وبناءاً على الإختلاف في التكون التاريخي للعرقين للعرقين هناك دعوة لتفضيل الجنس البربري على نظيره العربي وذلك لقابليته بتقدير الإستعمار على التطور المدني والحضاري[6].

5. التفرقة العرقية وآثارها على المجتمع الجزائري والمواقف المختلفة تجاهها.

---

[1]- بشير (بلاح): مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية (1925م-1940م)، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص82.

[2]- عثمان (سعدي): عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص-ص(10-11).

[3]- محمد لطاهر (علي): التعليم التبشيري في الجزائر من (1830م-1904م)، دراسة تاريخية، تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م، ص230.

[4]- سعيدي (مزيان): مرجع سابق، ص307.

[5]- المرجع نفسه، ص307.

[6]- أمحمد (مالكي): الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص192.

لقد ترتب على المجتمع الجزائري عدة آثار وانعكاسات بعد تطبيق فرنسا قاعدة فرق تسد عن البنية الاجتماعية، مما خلق عدة مواقف تجاه هذه السياسة التعسفية هناك مواقف مؤيدة وهناك مواقف معارضة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

أ- آثار التفرقة العرقية على المجتمع الجزائري:

تسببت هذه السياسة في:

- اختراق الثقافة الفرنسية للمجتمع الجزائري وتعميق ضعف الثقافة الجزائرية التقليدية خاصة في منطقة القبائل وبالذات "الزواوة" التي كان عندهم الدين الإسلامي موجوداً إسماً فقط والقرآن رسماً فقط وهم مبعدون عن الشريعة وعن الدين.
- إقصاء الجزائريين من الساحتين السياسية والاقتصادية على يد الأوروبيين كان سبباً ووسيلةً ودافعاً في نفس الوقت إلى تحقيق الهيمنة الثقافية، أدى إلى هشاشة بنية المجتمع الجزائري بسبب ضغط المجتمع الكولونيالي في إفرازاته التهجينية الضارة[1]، فأدى إلى إحداث شقاق وفرقة في المجتمع وبلورة الإقليمية في المستقبل[2].
- تغيير معالم الحضارة العربية الإسلامية في منطقة القبائل وهذا بتحويل هؤلاء عن الشرع الإسلامي، خاصة بعد نجاح مشروع السياسة التعليمية بالمنطقة، حيث تم بناء حوالي خمسة عشر مدرسة في القبائل الكبرى وتكوين عدد كبير من الأطفال بحيث في سنة 1883م تخرجت أول دفعة من الأطفال البربر متكونة من ثمانية تلاميذ تحصلوا على الشهادة الابتدائية[3].
- طغيان الجهل والفرنسة ممثلة في هيمنتها على التعليم وانتشار الأزياء الأوروبية بين الجزائريين، والزواج من الفرنسيات ومن الفرنسيين وتربية الأولاد في وسط مسيحي، واندثار المساجد[4]. المساجد[4].
- تغيير وتيرة الحياة وعادات اللباس والطعام والشراب وغيرها مما أدى إلى انسلاخ الكثير من المسلمين من أصولهم، حتى بلغ الأمر بالكثيرين حد الزواج العشوائي المختلط من غير النظر للديانة، وفرار بنات مسلمات من آبائهن إلى رجال من الإفرنج، تسبب ذلك في هجرة الكثيرين إلى فرنسا لانتقاصها المعنوي من المجتمع الجزائري[5].

---

[1]- بشير (بلاح): مرجع سابق، ص ص84-87.

[2]- فادية عبد العزيز (قطعاني): الحركة الوطنية المغربية، المجلة الجامعة، ع16، مج1، فبراير، 2014م، ص50.

[3]- بوضرساية (بوعزة): سياسة فرنسا البربرية، مرجع سابق، ص-ص(230-240).

[4]- بشير (بلاح): مرجع سابق، ص94.

[5]- بشير (بلاح): مرجع سابق، ص93.

ب- المواقف المختلفة تجاه سياسة التفرقة العرقية:

- **موقف رجال الدين المسيحيين من التفرقة العرقية:**

ساند رجال الدين المسيحيين بقيادة **الكاردينال لافيجري** السياسة البربرية من أجل عودة المسيحية من جديد، وهذه العودة تكون انطلاقتها من منطقة القبائل كونها الأرض الموعودة لنشر المسيحية على يد الفرنسيين أنفسهم، خاصة بعد ثورة **المقراني**، حيث أن هذا النشاط المتميز فتح أمامهم آفاق طويلة الأمد لذلك حملوا لواء المسألة البربرية حيث كثفوا من إرسالياتهم للمنطقة[1]، وقد تمكنوا من تحقيق نتائج إيجابية فقط انتشروا في العديد من القرى والمداشر من منطقة جرجرة للقضاء على الدين الإسلامي فيقول الأستاذ **سعد الله** "ففي سنة 1872م أعلن الآباء البيض تعهداتهم أمام **لافيجري**، ثم ذهبوا إلى تاغمونت،عزوز... وكان مشروعهم هذه المرة هو التغلغل التدريجي في الجمعية الريفية بزواوة عن طريق المدارس والمستوصفات والورشات والتمهين لإقامة مراكز للإرساليات التنصيرية[2].

- **موقف السياسيين من سياسة التفرقة العرقية:**

انتهجت الإدارة الفرنسية سياسة واضحة تجاه المسألة البربرية بحيث لم تخرج عن النطاق العام للسياسة في منطقة القبائل على الرغم من تغيير النظام الإداري والطابع العسكري إلى نظام تسيير مدني خاصة بعد ثورة 1871م، وقد كان للبرابرة حظ في أغلبية الهياكل الجديدة التي وضعتها فرنسا وهذا راجع إلى ضغط دعاة البربرية، وبالتالي مشاركة ممثلين خاصين للأهالي في المجالس بحيث لم يستثني النظام المدني ممثلي منطقة القبائل (البربر) من حق الإنتخاب وبالتالي تم ربط منطقة القبائل بالأراضي ذات التسيير المدني كلياً في 25 أوت 1880م[3].

[1]- بوضرساية (بوعزة): مرجع سابق، ص238.

[2]- أبو القاسم (سعد الله): تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص137.

[3]- بوضرساية (بوعزة): مرجع سابق، ص- ص(220-224).

- **موقف الإصلاحيين الجزائريين من سياسة التفرقة العرقية:**

لقد هب علماء الأمة من الأخيار للتصدي إلى السياسة الفرنسية الخطيرة الهادفة إلى القضاء عن وطن يسمى الجزائر ومجتمع هو المجتمع الجزائري من خلال تجريد أبناءه وبناته من كل مقومات شخصيتهم العربية والإسلامية، فقامت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بإنشاء المدارس الحرة لتعليم أبناء الجزائر مبادئ دينهم وقواعد لغتهم العربية، كما حرصت وشددت في المطالبة بمنح التعليم العربي قدراً من الحرية وترك العدد الأكبر من أبناء الجزائريين يزاولون تعليمهم باللغة العربية إلى جانب الفرنسية[1]، وذلك ما أثبتته الأحداث ففي محاولة من القساوسة لتنصير بعض القرى في منطقة القبائل الجزائرية ردّ سكانها إلى الضابط الفرنسي قائلين "إننا لن نتخلى أبداً عن ديننا، وإذا كانت الحكومة تريد إرغامنا على ذلك فنحن نطلب منها الوسيلة لمغادرة البلاد، وإذا لم تجد هذه الوسيلة فنحن نفضل الموت على التخلي عن ديننا[2]"، وقد ارتفعت أصوات الإصلاحيين بالاحتجاج على هذه السياسة الاستعمارية الهدامة، ومواجهة التأثير المتصاعد للثقافة الفرنسية في أنحاء منطقة القبائل[3].

وقد مثلت أعداد العام 1348هـ-1930م من مجلة الشهاب بيانات درامية وسفارات إنذار حقيقية في هذا المجال انطلقت من أعماق الإصلاحيين، وأيد **ابن باديس** ذلك في قوله "إن الأمة يجب أن تبقى على دينها ولغتها وجنسيتها وجميع مقوماتها"، بحيث استكثر الإصلاحيون نشاط الكنيسة التنصيرية ودعايتها المعادية للإسلام والمسلمين وردّوا عليها وكان من ذلك تنديد الشهاب على لسان **ابن باديس** "بالصلاة اليومية"[4].

- **موقف المغاربة من سياسة التفرقة العرقية:**

عارض المغاربة بقوة السياسة البربرية، إذ لعب الإسلام دوراً رئيسياً في لحم مكونات الوحدة الوطنية[5]، حيث وقف الشعب العربي في معظم أنحاء الوطن العربي ضد السياسة الفرنسية واتجاهاتها من أجل أمر واحد هو الهوية، بحيث الدفاع عنها قد شكل الأساس الإيديولوجي والنضالي الذي على أرضيته تبرز النوى الأولى للحركات الوطنية مدافعة عن سيادتها الوطنية داعية ثانية إلى استحضار

---

[1]- عبد الكريم (بلبالي): جريدة البصائر الجزائرية الثانية وموقفها من قضايا معاصرة (1947م-1956م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، الجامعة الإفريقية أحمد دراية، قسم التاريخ، أدرار، 2012م، ص106.

[2]- عمورة (عمار): مرجع سابق، ص125.

[3]- البصائر: 13 شوال 1366هـ/29 أوت 1947م، مج1، ص33.

[4]- بشير (بلاح): مرجع سابق، ص- ص(117-125).

[5]- فادية عبد العزيز (القطعاني): مرجع سابق، ص50.

تراثها المشترك ومقومات انتمائها إلى المشروعية العربية الإسلامية لبلورة وعي جماعي بضرورة التنسيق والوحدة لمقاومة الآخر وصيانة الأنا[1].

[1]– محمد علي (داهش): مرجع سابق، ص–ص(33–38).

خاتمة

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص جملة الاستنتاجات الآتية:

- حاولت السلطات الفرنسية خلال سبعين عاما من الاحتلال قلب الأمور في جميع المجالات بالجزائر وذلك من خلال القضاء نهائيا على الهوية العربية الإسلامية للجزائر، حيث أخذت تغير الدين الإسلامي بالمسيحي،واللغة العربية بالفرنسية.
- حرمت الإدارة الفرنسية الجزائري المسلم سياسيا من التمثيل في المجالس البلدية والمجالس العامة، كما كان هم الاحتلال الفرنسي بعد احتلال الجزائر عام 1830م هو الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي لأنها كانت هي الأساس في وحدة المجتمع فسيطرت عليها وانتزعتها من الشعب بالقوة مما أدى إلى ظهور فوارق بين الجزائريين والمعمرين في شتى المجالات.
- ارتكبت فرنسا جرائم فظيعة في حق الجزائريين هذا ما جعل سكان الجزائر يتناقصون بشكل كبير لتضمن بقاءها في الجزائر.
- تبنى الجزائريون فكرة المقاومة منذ اللحظة الأولى التي وطأت فيها أقدام الفرنسيين الغزاة أرض الجزائر، حيث تجسد لنا مدى تمسك الجزائريين بمختلف شرائحهم بأرضهم من المواطن البسيط الذي يقيم في منطقة ريفية معزولة إلى المواطن الذي أسعفه الحظ للالتحاق بمقاعد الدراسة.
- إن التواصل التاريخي لمختلف هذه المقاومات الشعبية المسلحة من مقاومة أحمد باي والأمير عبد القادر إلى مقاومة الأوراس استطاعت بالرغم من فشلها العسكري أن تزعزع أركان وجود الاحتلال الفرنسي في أنحاء عديدة من هذا الوطن، والتي فاق عددها 150 مقاومة ما بين 1830م-1919م.
- عملت السلطات الفرنسية على بناء وتطوير الجزائر بحيث كان لصالح الاستيطان والمستوطنين بالدرجة الأولى كإنشاء القرى وخطوط المواصلات.
- كان تطبيق النظام المدني وإحداث التقسيمات الإدارية وغرس عناصر أوروبية دخيلة فيه هدفه تقسيم القبيلة وتفكيكها من أجل القضاء على قوتها ووحدتها ونفوذها.
- لقد سنت الإدارة الفرنسية عدة قوانين عقارية أهمها قانون السيناتوس كونسيلت الذي كان هدفه واضحا هو إنهاء شكل الملكية الجماعية للسكان الجزائريين بدعوى تأسيس الملكية الفردية وتجسيد ذلك عن طريق القوة والإكراه والإبعاد والتعسف.
- تكون بالجزائر مجتمعا أوروبيا جديدا في نمط معيشته، أسلوب تفكيره، طبيعة تركيبته هو خليط من جنسيات أوروبية وأعراق مختلفة، كما اتصف هذا المجتمع بسياسة عنصرية فريدة من نوعها.

- كانت هجرة سكان الجزائر رد فعل من ردود الفعل الشعبية والوطنية بسبب عدة أسباب أهمها الاضطهاد والقهر.
- احتلت المسألة البربرية في المنظور الاستعماري الفرنسي مكانة مميزة، واحدى حلقاته البارزة في سياسته تجاه الجزائر من خلال المشاريع التي تم وضعها من أجل تطبيق هذه السياسة التي ركزت على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وبالتحديد على فئتين إثنتين هما العرب والبربر.
- إن المسألة البربرية التي تم الترويج لها ما هي إلا معول للهدم والتخريب من خلال بث النزاعات بين السكان بمحاولة التعرف على أصول البربر وانتمائهم العرقي ولهجاتهم.
- كان من أهم الوسائل التي استعملها الاستعمار الفرنسي للتفرقة العرقية عملية التبشير التي قام بها الكاردينال لافيجري، الذي لعب دورا أساسيا في تثبيت النزعة البربرية من خلال تكثيف مجهوداته تجاه سكان منطقة القبائل التي كان يرى فيها التربة الخصبة لإنجاح مشروعه.
- إن النظرة الفرنسية للمسألة البربرية تولد عنها احتقار العنصر العربي والميل إلى العنصر البربري.
- طرحت عدة مواقف تجاه سياسة التفرقة العرقية منها المؤيدة مثل: مواقف السياسيين ورجال الدين المسيحيين، والمواقف المعارضة كموقف الشعب الجزائري والإصلاحيين الجزائريين، إضافة إلى موقف المغاربة العرب.

ملاحق

الملحق (1).

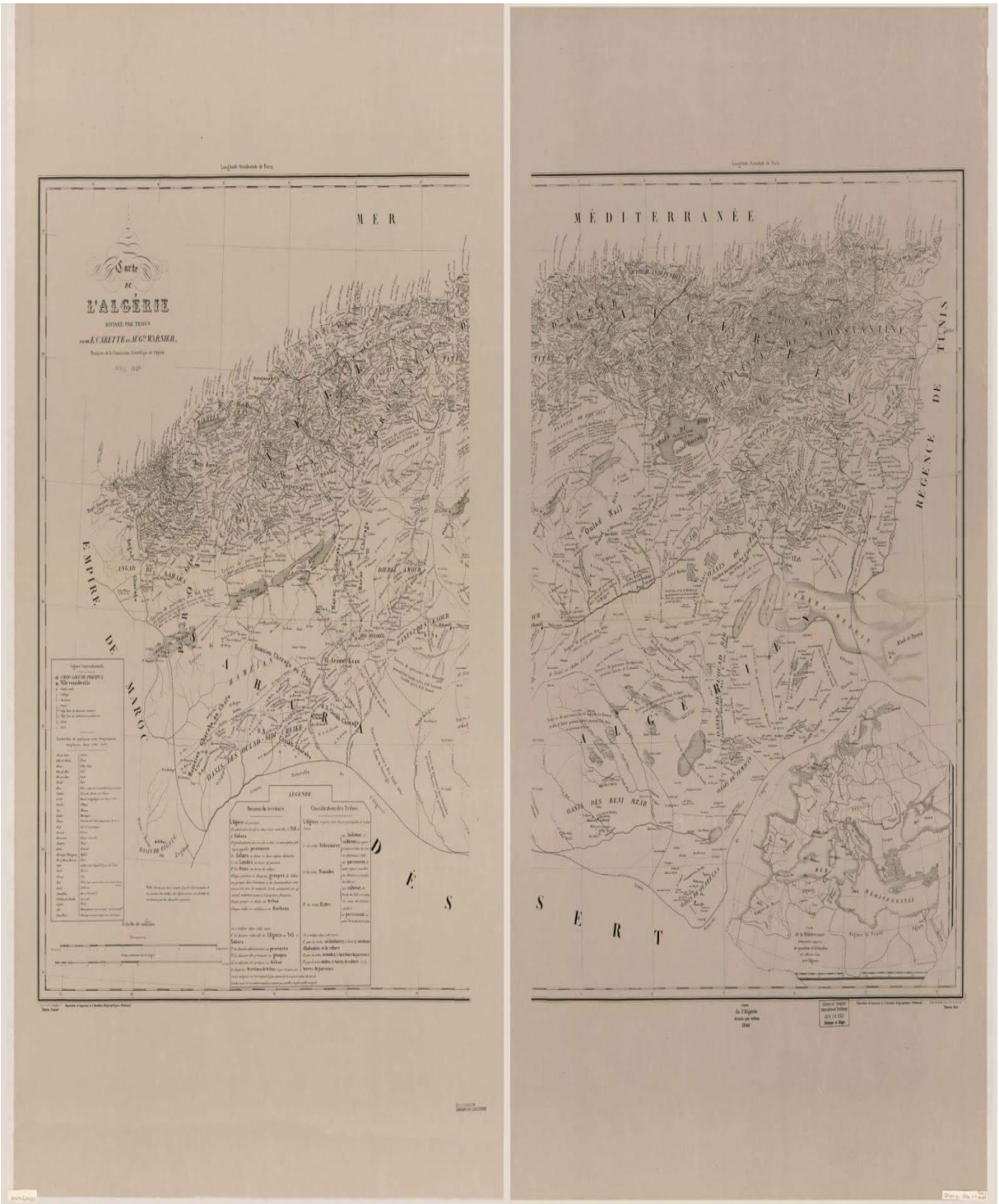

المصدر: تقسيم القبائل والعروش الذي أقرته فرنسا عام 1946م، من إعداد المركز الوطني الفرنسي للجغرافيا، مكتبة الكونجريس.

الملحق (2).

نماذج من المراكز التبشيرية

إسم المركز	سنة التأسيس
جامع الصهاريج	1872
تاغمونت عزوز (بني يني)	1873
تاوريت عبد الله (تيزي واضية)	1873
إييركاتن (تيزي وزو)	1873
بونوح	1876
بني اسماعيل	1876
وارزازان	1876
إيغيل علي	1879

بوضرساية (بوعزة): سياسة فرنسا البربرية، مرجع سابق، ص349.

قائمة
المصادر والمراجع

-المصادربالعربية:

1-(أجرون) ش.ر: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، تر،وتق: محمد العربي (ولد خليفة)، منشورات ثالة، الجزائر، 2002م

2-(الجيلالي) عبد الرحمان ابن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1983م

3-(دودو) أبو العيد: الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830م-1855م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

4- (الورتلاني) الفضيل: الجزائر الثائرة، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

5-(عباس) فرحات: حرب الجزائر وثورتها (ليل الاستعمار) تر: أبو بكر رحال، مطبعة المحمدية، المغرب، 2002م

6-(المدني) أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م

7-(الميلي) محمد: ابن باديس وعروبة الجزائر، منتدى سور الأزبكية، الجزائر، 2007م

8-(قنانش) محمد: الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919م-1939م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

9- (خوجة) حمدان: المرآة، تحقيق العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م

-المراجع بالعربية:

1-(الإبراهيمي) أحمد طالب: آثار الإمام الشيخ الإبراهيمي، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

2-(الأشرف) مصطفى: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي (بن عيسى)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م.

3- (بودهان) محمد: الظهير البربري حقيقة أم أسطورة، ط1، منشورات تاويزا، 2012م.

4-(بوزاهر) حسين: العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة (1830م-1962م)، تر: بوحيلة (عبد المجيد)، دار هومة، الجزائر، 2011م.

5-(بوعزيز) يحيى: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

6-(بوعزيز) يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830م-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د.ت.

7-(بوعزيز) يحيى: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009م.

8- (بوحوش) عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

9-(بورنان) سعيد: شخصيات بارزة في كفاح الجزائر(18301962)رواد المقاومة في القرن التاسع عشر،ج1، ط2، دار أمل للنشروالتوزيع ، تيزي وزو، 2004م.

10-(بلاسى) نبيل أحمد: الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة، 1990م.

11-(بلاح) بشير: مواقف الحركة الإصلاحية الجزائرية من الثقافة الفرنسية (1925م-1940م)، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

12-(بلعيد) صالح: في الهوية الوطنية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

13-(بلغيث) محمد الأمين: الشاذلي المكي، ط1، دار كتاب الغد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.

14-(بقطاش) خديجة: الحركة التبشيرية في الجزائر (1830م-1871م)، منشورات دحلب، 2007م.

15-بوعزة (بوضرساية) وآخرون: الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن "19"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطني وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م.

16-(بن أشنهو) عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

17-(بن حبيلس) شريف: الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، تر: عبد الله (حمادي) وآخرون، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م دار سنجاق الدين للنشر والتوزيع، 2010م.

18 - (بن نعمان) أحمد: فرنسا والأطروحة البربرية (الخلفيات-الأهداف-الوسائل- البدائل)، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

19-(بن خليف) عبد الوهاب: الوجيز في تاريخ الجزائر، تق: سليم (قلالة)، ط1، دار مزغنة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

20-(الجمل) شوقي عطا الله، عبد الله عبد الرزاق (إبراهيم): تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002م.

21-(الجمل) شوقي عطا الله : المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.

22-(جغلول) عبد القادر: الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، تر: سليم (قسطون)، ط1، دار الحداثة للنشر والتوزيع، لبنان، 1984م.

23- (داهش) محمد علي: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، مركز الكتاب الأكاديمي، دن، دت.

24-(هشماوي) مصطفى: جذور نوفمبر 1954م في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، الجزائر، دت.

25-(الهواري) عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي (1830م-1960م)، تر: جوزيف (عبد الله)، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1983م.

26- (وعلي) محمد لطاهر: التعليم التبشيري في الجزائر من (1830م-1904م)، دراسة تاريخية، تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 2009م.

27-(الزبيري) العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

28-(عباد) صالح: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر (1870م-1900م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

29-(عباد) صالح: الجزائر بين فرنسا والمستوطنين ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م.

30 -(عدة) بن داهة :الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830م-1962م)،ج1، ج2،د.ن، دت.

31-(عوض) صالح: معركة الإسلام والصليبية في الجزائر (1830م-1962م)، ج1، (ط1، ط2)، 1989م-1992م.

32-(عيساوي) أحمد: جهود الشيخ العربي التبسي، ج1، مؤسسة البلاغ، الجزائر، 2013م.

33-(عيساوي) محمد، نبيل (شريخي): الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830م-1871م)، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

34-(العسلي) بسام : المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1830م-1838م)، ج3، ط1، ط3، دار النفائس، 1980م-1986م.

35-(العسلي) بسام: عبد الحميد ابن باديس وبناء قاعدة الثورة التحريرية، دار الرائد، دار النفائس، الجزائر، بيروت، 2010م.

36-(عمار) عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م.

37-(عميراوي) حميدة : قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005م.

38-(عميراوي) حميدة وآخرون: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م.

39- عميراوي (حميدة): من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

40-(الفيلالي) عبد الكريم: التاريخ السياسي للمغرب العربي، ج8، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، 2006م.

41-(فركوس) صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين814ق م- 1962م، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة، 2002م.

42- (سعد الله) أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية (1900م-1930م)، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

43-(سعد الله) أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية(1830م-1900م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.

44-(سعد الله) أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج8، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

45-(سعد الله) أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت .

46-(سعد الله) أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

47-(سعيدوني) ناصر الدين: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.

48-(سعيدوني) ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر،2009م.

49-(سيف الإسلام) زبير: سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1988م.

50-(سعدي) عثمان: عروبة الجزائر عبر التاريخ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

51-(حداد) حليم: ميشال قصة وتاريخ الحضارات العربية "تونس والجزائر"، ب.ن، 1999م.

52-(الحسيني) محمد الهادي: الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2006م.

53-(لونيسي) رابح وآخرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010م.

54-(مالكي) أمحمد: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001

55-(مهساس) أحمد: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007م.

56-(مورو) محمد: الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم (بعد 500 عام من سقوط الأندلس 1492هـ/1992م)، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م.

57-(مزيان) سعيدي: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها (1871م-1914م)، ج1،ط1،دار سنجاق للنشر والتوزيع، 2010م.

58-(مياسي) إبراهيم: توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881م-1912م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1996م.

59-(مريوش) أحمد: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830م-1962م)، بوزريعة، 2006م-2007م.

60-(مريوش) أحمد : الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، دار هومة، الجزائر، 2007م.

61-(منور) أحمد: أزمة الهوية في الرواية الجزائرية باللغة الفرنسية، دار الساحل للكتاب، الجزائر، 2013م.

62-(محياوي) رحيم: دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006م.

63-(قداش) محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر (1830م-1954م)، تر: محمد (المعراجي)، منشورات ANEP، الجزائر، 2010م.

64-(قنان) جمال: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، دن، 1994م.

65-(قنان) جمال: أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

66-(التميمي) عبد المالك: خلف الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت،1978م.

67-(خليفي) عبد القادر: محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة (1830م-1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010م .

68-(خرشي) جمال: الاستعمار وسياسة الاستيعاب والإدماج في الجزائر (1830م-1962م)، تر: عبد السلام (عزيزي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

69-(غربي) الغالي: العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007م.

باللغة الفرنسية:

70-arsén berteuil lalgerie francaise(histoire-mœurs-coutoumes-industr-agriculture),tome second,dentu,libraire-éditeur, paris,1856

71-Charles Robert Ageron : Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) , T2, 1édition, presses universitaires de France, Paris, 198

المقالات و المجلات:

1- عبد الله (قلي): مجلة الباحث، ع3، الجزائر، جوان2010م.

2-عبد الحميد (ابن باديس): الشهاب، المجلد14، ط1، دار الغرب الإسلامي، 2001م.

3¯ البصائر: 13 شوال 1366هـ/29 أوت 1947م، مج1.

4- عبد الحميد (احساين): "المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904م-1955م) الجذور والتجليات"،ندوه المقاومة المغربية ضد الإستعمار، الهلال العربية للطباعة والنشر، الرباط، 1997م.

5 – خالد فؤاد (طحطح): نشأة الحركة الوطنية في المغرب، دورية كان التاريخية، ع4، يونيو 2009م.

6 – صالح (حيمر): مجلة كان التاريخية، ع22، دار ناشري للأرشيف العالي، صفر 1435هـ-ديسمبر 2013م.

7 – فادية عبد العزيز (قطعاني): الحركة الوطنية المغربية، المجلة الجامعة، ع16، مج1، فبراير، 2014م.

الرسائل الجامعية:

1-رضوان (شافو): الجنوب الشرقي الجزائري خلال العهد الاستعماري ورقلة نموذجاً (1844م-1962م)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2012م.

2-عبد الكريم (بلبالي): جريدة البصائر الجزائرية الثانية وموقفها من قضايا معاصرة (1947م-1956م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر، الجامعة الإفريقية أحمد دراية، قسم التاريخ، أدرار، 2012م.

3-خيثر (عزيز): قضايا في الحركة الوطنية من خلال نشرية القضايا الإسلامية سنوات (1954م-1955م-1956م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2010م.

المواقع الإلكترونية:

https://ar.wikipidia.org/wiki/ ، على الساعة 13:10 يوم 2016/04/12.

www.ta3lime.com على الساعة 18:30 في 2016/03/26.

WWW.marefa.org على الساعة 03: 18 في 2016/03/26.

الفهارس

- أ-

أحمد باي20،23،24

الأمير عبد القادر20،22،23،24،29

أدولف ديبيش11

أحمد بوضربة25

-ب-

برزي8،9

بيجو15،22

بوزيان25

بوعمامة26

ابن باديس46

-ج-

جونار43

جول فيري36

-د-

دورليان37

ديبورمون22

ديبري 22

-ع-

عروج28

-ف-

فاغنر10

فوري22

فاطمة نسومر25

-س-

سانت ارنو21

سيدي السعدي23

سعد الله45

-ح-

حمدان خوجة25

-ي-

يوغرطة28

-ك-

كلوزيل 6،20

كريميو16

-ل-

لافيجري40،41،42،45

11

-م-

ماسينيسا28

محي الدين29

المقراني25،45

محمد الشريف بوبغلة

25

مصطفى بومرزاق23

-ن-

نابليون الثالث12،16

-ش-

شومبيرغ22

الشريف بوشوشة26

-أ-
الأغواط21
اسطاوالي21
-ب-
البليدة20
بجاية20
بسكرة20،25،26
-ج-
الجزائر6، 7، 9، 10، 11،
12، 13، 14، 17، 18، 19،
20، 22، 23، 24، 25، 28،
32، 33، 34، 36، 39، 41،
43، 44، 46
جرجرة25، 45
-و-
وهران14، 16، 20
واد سوف20
-ز-
الزواوة43، 44، 45
الزعاطشة25
الزيبان20
-ع-
عنابة14
-ف-
فرنسا6، 7، 9، 12، 13، 18،
20، 22، 24، 32، 34، 41
-ح-
الحجاز37
-م-
متيجة8، 20، 23،
32
المدية20
مليانة22
المغرب19، 37
مصر37
-ق-
قسنطينة12، 16، 20
24
-ش-
شرشال22
الشام37
-ت-
توقرت21
تونس19، 37
تلمسان28

الإهداء

الشكر

المقدمة **01**

الفصل الأول: قراءة في السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830م-1962م) **06**

1. **واقع السياسة الاجتماعية والثقافية للاستعمار الفرنسي في الجزائر** **06**
   - أ. السياسة الاجتماعية الفرنسية في الجزائر **07**
   - ب. السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر **10**
2. **مظاهر التسلط السياسي والإداري والاقتصادي للكولونيالية في الجزائر** **14**
   - أ. مظاهر التسلط السياسي والإداري **14**
   - ب. مظاهر التسلط الاقتصادي للكولونيالية في الجزائر **17**
3. **الهيمنة العسكرية الاستعمارية وأثرها على الدولة والمجتمع في الجزائر** **20**
   - أ. الهيمنة العسكرية الاستعمارية في الجزائر **20**
   - ب. أثر الهيمنة العسكرية على الدولة والمجتمع في الجزائر **21**
4. **ردود الفعل الوطنية والشعبية اتجاه الصدمة الاستعمارية** **23**
   - أ. الفترة الأولى (1830م-1848م) **23**
   - ب. الفترة الثانية (1848م-1871م) **24**

الفصل الثاني: التفرقة العرقية سياسة لتفكيك البنية الاجتماعية للأمة الجزائرية(الماهية والأدوات) **28**

1. **الأمة الجزائرية (الأصل والتطور)** **28**
   - أ. تعريف الأمة الجزائرية **28**
   - ب. أصل وتطور الأمة الجزائرية **28**
   - ت. مقومات الأمة الجزائرية **29**
2. **من مظاهر السياسة التفكيكية للبنية المجتمعية في الجزائر المستعمرة وانعكاساتها :** **29**
   - أ. تفكيك بنى التنظيم الاجتماعي **30**
   - ب. تشجيع الاستيطان الأوروبي **32**
3. **مفهوم التفرقة العرقية وغايات الاستعمار من تبنيها** **38**
   - أ. مفهوم التفرقة العرقية **38**
   - ب. غايات الاستعمار من تبنيها **39**
4. **أساليب الاستعمار وأدواته في تنفيذ خطة التفرقة العرقية** **41**

أ. تأصيل العامل العرقي (التأكيد على الأصول الأوروبية للأمازيغ) **41**

ب. إثبات العامل الديني (مسيحية منطقة القبائل) وسطحية الوازع الديني عند سكانها **42**

ت. تطويع العامل التاريخي 43
5. التفرقة العرقية وآثارها على المجتمع الجزائري والمواقف المختلفة تجاهها 44
أ. آثار التفرقة العرقية على المجتمع الجزائري 44
ب. المواقف المختلفة تجاه سياسة التفرقة العرقية 45
الخـــاتمة 49
ملحق النصوص والصور 52
قائمة المصادر والمراجع المعتمدة 55
فهرس الأعلام والشخصيات 62
فهرس الأماكن والمدن 63
فهرس المحتويات 64